مظاهر الوسطية في مواقف الفرّاء اللغويّة

فوزي حسن الشايب [1]

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة مجموعة من المسائل النحويّة والصرفيّة المبثوثة في بطون الكتب والمظانّ النحويّة والصرفيّة، التي كان للفرّاء بشأنها موقف متميّز، اتسم بالوسطيّة والاعتدال؛ جمع فيه بين التوجّهين البصريّ والكوفيّ، بحيث يمكن أنْ يُقال من خلالها: إنّ الفرّاء في هذا القدر من المسائل التي أوردناها –بدا لنا لغويّا ونحويّاً كوفيّاً– بصريّاً. وقد حرص البحث على توضيح مواقف العلماء؛ قدامى ومحدثين من وسطيّة الفرّاء هذه كلما كان ذلك ضروريّا وممكنا.

وهذه الوسطيّة التي تجلّت لنا من خلال هذه المسائل كانت– في رأينا– صدى للنظرة الوصفيّة التي أخذ بها الفراء نفسه في معالجة هذه المسائل، التي مكّنته بدورها من التخلّص من سلبيّات المعالجة المعياريّة، المتمثّلة في آفات التأويل وإشكالات التقدير.

(١) قسم اللغة العربية/ جامعة اليرموك.

Abstract

Aspects of the moderation in al-Farrāʾ's linguistic attitudes

This paper deals with a number of syntactic and morphological issues that al-Farrāʾ has had a distinguished attitude towards them, which were characterized by moderation; gathering between Baṣriyan and Kofiyan attitudes, so that it portrayed al-Farrāʾ as a Baṣriyan-Kofiyan grammarian and linguist. The paper was interested in bringing out the different point of views of ancient and modern grammarians and linguists towards al-Farrāʾ's moderation, In effect, the moderation attitude which we disclosed through these issues, is the direct echo of the descriptive treatment that al-Farrāʾ adopted in dealing with these issues, which enabled him by turn to get rid of the traditional treatment's faults.

تمهيد

الفرّاء، أبو زكريّا، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، الملقب بِـ: "أمير المؤمنين في النحو"[١]، هو رأس الطبقة الثالثة من طبقات المدرسة الكوفيّة[٢]، وتلميذ الكسائي (١٨٩هـ) رأس الطبقة الثانية فيها[٣]. وقد كان أشهر تلاميذ الكسائي على الإطلاق، بل إنّه قد فاق أستاذه، إذ على الرغم من تلمذته على الكسائي، فقد كان عقله أدقّ وأخصب من عقل أستاذه، فكان –من ثم– أبرع الكوفيّين وأعلمهم بالنحو واللّغة وفنون الأدب[٤]. وإليه هو بالذات يعود الفضل في صقل النحو الكوفيّ وتهذيبه، كما أنّه هو الذي تكفّل بإتمام بناء صرح المدرسة الكوفيّة، وتعهّدها، وأعطاها صورتها النهائيّة[٥]، وبنى منهجها على أساس علميّ سليم[٦]، وكلّ "الحلول للمسائل النحويّة التي كانت تُنسب بشكل نموذجيّ في أدب الاختلاف إلى الكوفيّين، كانت مشتقّة في معظمها من الفرّاء"[٧].

وعليه، فقد كان الفرّاء أحد أهمّ رموز الكوفة العلميّة، الذين تباهي بهم وتفاخر، قال أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ): "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربيّة إلاّ الكسائي والفرّاء، لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس؛ إذ انتهت العلوم إليهما"[٨]. وقد أثنى عليه الإمام ثعلب (٢٩١هـ) كثيراً، قائلاً: "لولا الفرّاء ما كانت عربيّة؛ لأنّه حصّنها وضبطها. ولولا الفرّاء لسقطت العربيّة؛ لأنّها كانت تُتنازع، ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلّم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم"[٩].

وقد كان الفرّاء واسع الاطلاع، موسوعيّ الثقافة؛ فلم يكن يقتصر اهتمامه على اللّغة؛ نحواً وصرفاً فقط، وإنّما كان على اطّلاع جيد أيضاً بمعظم معارف عصره، يؤكّد ذلك شهادة المتكلّم المشهور، ثُمامة بن أشرس (حوالي ٢٢٥هـ) التي جاء فيها: ".... فجلست إليه وفاتشته عن اللّغة فوجدته بحراً، وعن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيها عارفاً باختلاف القوم، وفي النجوم ماهراً، وبالطب

خبيراً، وبأيّام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقاً"[١٠].

ومع أنّ الفرّاء قد نشأ وتربّى في أحضان النحو الكوفيّ، فإنّه كان على اطّلاع جيّد أيضاً بالنحو البصريّ؛ فقد أخذ كثيراً عن يونس بن حبيب (١٨٢هـ)، كما أنّه قد أفاد كثيراً –ولا شكّ– من هرم النحو العربيّ الخالد، وعنوانه الأبرز؛ سيبويه (١٨٠هـ)، إذْ قد تُوفيّ " وتحت رأسه كتاب سيبويه"، على حسب ما تقول الروايات[١١].

وعلى الرغم من تلمذة الرجل للكسائيّ، فإنّه لم يكن يأخذ، أو يُسلّم لأستاذه بكلّ شيء، على حسب ما يتوقّع من التلميذ، وإنّما كان له حضوره الذاتيّ، واستقلاله الفكريّ الذي تجلّى في عدد كبير من المسائل والقضايا، فلم يكن يأخذ إلّا بما يقتنع به، ولذلك فإنّه كثيراً ما خالف أستاذه، وكثيراً ما وافق سيبويه الرأي، على الرغم من تعصّبه الشديد عليه[١٢]، وكثيراً ما خالف الاثنين معاً، فاتخذ لنفسه موقفاً وسطاً جمع فيه بين التوجّهين: البصريّ والكوفيّ، موقفاً يمثّل حلقة الوصل التي يلتقي عندها ما تفرّق لدى أعلام هاتين المدرستين، في عدد لا يستهان به من المسائل النحويّة والصرفيّة، ونورد فيما يأتي ما قُدّر لنا الوقوف عليه من هذه المسائل.

أوّلا– المسائل النحويّة:

١– العطف بالرفع على محلّ اسم "إنّ" قبل تمام الخبر

إنّ العطف بالرفع على اسم "إنّ" قبل تمام الخبر مسألة خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين تناولها أبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ) في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف"[١٣] الذي ناقش فيه آراء الفريقين، وبيّن حججهما، وانتصر في النهاية – كعادته– لوجهة نظر البصريّين.

والذي عليه البصريّون، هو أنّه لا يجوز بحال من الأحوال العطف على محلّ اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، وأوجبوا النصب، قال ابن السرّاج (٣١٦هـ): "وينبغي أنْ تعلم أنّه ليس لك أنْ تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلاّ بعد تمام الكلام، من قِبَل أنّ العطف نظير التثنية والجمع، ألا ترى أنّ معنى قولك: قام الزيدان، إنّما هو: قام زيدٌ وزيدٌ... فالواو نظير التثنية، وإنّما تدخل إذا لم تكن التثنية، فلمّا لم يكن يجوز أنْ يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض، ولا أنْ يعمل في المثنّى عاملان، كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه... فإذا تمّ الكلام فلك العطف على اللّفظ والموضع جميعاً، وإذا لم يتمّ لم يجز إلّا اللّفظ فقط"(١٤).

وقد وضّح ابن السرّاج الفرق بين العطف على اللّفظ، والعطف على الموضع، قائلاً: "فالفرق بين العطف على الموضع، والعطف على اللفظ، أنّ المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنّهما كاسم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرير العامل في الثاني، إذا لم يظهر عمله في الأوّل، وتصير كأنّها جملة معطوفة على جملة"(١٥).

هذا هو مذهبهم، فإذا ما جاء في كلام العرب خلاف هذا الذي ذهبوا إليه، التمسوا له تخريجاً مناسباً؛ فبصدد قوله تعالى: (إنّ الله وملائكتَه يصلّون على النبي) [الأحزاب، ٥٦]، قرأ الجمهور بنصب "ملائكته". ولكنْ قرأ ابن عبّاس (٦٨هـ)، وعبد الوارث (١٨٠هـ) عن أبي عمرو (١٥٤هـ): "وملائكتُه" بالرفع(١٦).

وقد اُختُلف في تخريج القراءة بالرفع على وجهين:

الأوّل: هو رأي الكوفيّين –باستثناء الفراء– الذين ذهبوا إلى أنّ: "ملائكتُه" بالرفع معطوفة على محلّ اسم "إنّ". وقياساً على هذه القراءة، أجاز الكسائي: "إنّ

زيداً وعمروٌ منطلقان"[١٧]، أيْ: أجاز العطف على محلّ اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر على نحو مطّرد. وقد ذكر أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) أنّ هذا رأي انفرد به الكسائيّ، وأنّ جميع النحويّين قد منعوه[١٨].

وفي الواقع إنّ ما ذكره النحاس غير صحيح، فهذا هو رأي الكسائيّ وجمهور الكوفيّين، والدليل على ذلك هو إجازة الإمام ثعلب (٢٩١هـ) رفع "ملائكته" في هذه الآية، قائلاً: "يجوز" ولم نسمع من قرأ به"[١٩]، ثمّ أردف يقول: "ويقال: إنّ زيداً وعمروٌ قائمان، وإنّ زيداً وعمراً قائمان، مثل قوله:

فإنّي وقيّارٌ بها لغريب"[٢٠].

وإنّه لشيء غريب حقّاً، أنْ لا يسمع فاروق النحويّين[٢١]، وصاحب العلم المستطيل[٢٢] بهذه القراءة، على الرغم من سعة اطّلاعه، وغزارة حفظه[٢٣]!

وإلى جانب النصّ الصريح من الإمام ثعلب على إجازة ذلك مطلقاً، فقد نصّ كلّ من السيرافيّ (٣٦٨هـ)، والزمخشريّ (٥٣٨هـ)، والأنباريّ، وغيرهم، على أنّ العطف على محلّ اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، مذهب معروف للكوفيّين[٢٤].

والآخر: مذهب البصريّين الذين لم يُجيزوا أن تكون: "ملائكتُه" بالرفع –في هذه القراءة– معطوفة على محلّ اسم "إنّ"، وإنّما هي–عندهم– مبتدأ، خبره جملة: "يصلّون". وأمّا خبر اسم إنّ فمحذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه[٢٥]؛ أي، دلالة: "يصلّون" على: "يصلّي"، ويكون التقدير: "إنّ الله يصلّي على النبيّ، وملائكتُه يصلّون على النبيّ"، فحذف خبر الأوّل لدلالة خبر الثاني عليه.

وقد اتّسم تخريج البصريّين هذا بشيء من الضعف؛ لاضطرارهم إلى التقدير، ولكون الأكثر في كلام العرب هو الحذف من الثاني لدلالة الأوّل عليه، فبصدد

الضمير في "يصلّون" في هذه القراءة، قال ابن مالك (٦٧٢هـ): "فإن الواو إمّا عائدة على المعطوف، وهذا ممتنع؛ لأنّه من الاستدلال بالثاني على الأوّل، كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

وهو ضعيف. وإنّما الجيّد الاستدلال بالأوّل على الثاني، كقوله تعالى: (والحافظين فروجهم والحافظات) [الأحزاب، ٣٥]. وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب"[٢٦]، قال أبو حيّان (٧٤٥هـ): "والقرآن لا ينبغي، بل لا يجوز أنْ يُحمل إلاّ على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب"[٢٧].

ولإخراج هذه القراءة من دائرة الضعف، ذهب بعضهم إلى أنّ جملة: " يصلّون " –خلافاً لِما يقضي به ظاهرها– ليست خبراً لِـ: "ملائكتُه "، وإنّما هي خبر لاسم " إنّ "، أي لفظ الجلالة "الله"، وأنّ الضمير في "يصلّون" عائد إلى لفظ الجلالة، وقد جمع للتعظيم، وتفخيم الشأن[٢٨]، على حدّ مجيئه في قوله تعالى: (ربّ ارجعونِ) [المؤمنون، ٩٩].

وبهذا التخريج تصبح هذه القراءة متمشيّة مع القاعدة، والعُرف اللغويّ، ألا وهو الاستدلال بالأوّل على الثاني.

أمّا لِمَ لا يجوز عند البصريّين العطف بالرفع على اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، فقد احتجّوا له بحجج منطقيّة، وأخرى أسلوبيّة.

فأمّا الحِجاج المنطقيّ، فقوامه أنّ العطف بالرفع على اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، سيؤدّي إلى أنْ يعمل عاملان مستقلّان في معمول واحد. وهذا مُحال[٢٩]، لأنّه لا يجوز أنْ يعمل في شيء عاملان[٣٠]. وعليه، فإنّ ما أجازه الكسائي من

نحو: "إنّ زيداً وعمروٌ قائمان" ممتنع عندهم، وذلك لأنّ: " قائمان" ستكون في وقت واحد، خبراً عن اسم "إنّ"، أي: "زيداً" وعن المبتدأ: "عمرو". والعامل في خبر "إنّ" هو "إنّ" نفسها، والعامل في خبر المبتدأ هو الابتداء، وبذلك يكون "قائمان" خبراً لمنصوب ومرفوع " فيعمل عاملان مستقلّان في العمل رفعاً واحداً فيه، وذلك لا يجوز؛ لأنّ عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقيّ.... والأثر الواحد الذي لا يتجزّأ، لا يصدر عن مؤثّرين مستقلّين في التأثير... لأنّه يُستغنى بكلّ واحد منهما عن الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معاً، استغناؤه عنهما معاً"(٣١).

وأمّا الحجج الأسلوبيّة، فتتمثّل في إنكارهم أنْ يكون الضمير في " يصلّون " عائداً –على حسب ما ذكر بعض أهل النظر– على لفظ الجلالة والملائكة معاً، وإنّما هو للملائكة خاصّة؛ لأنّه لا يجوز أنْ يجتمع ضمير لغير الله جلّ وعزّ مع الله، إجلالاً له وتعظيماً(٣٢).

ولكنّ فريقاً آخر من العلماء، قد ردّ هذه الحجّة، قائلاً: إنّ "واو" الجماعة عائدة إلى لفظ الجلالة والملائكة معاً، وأنّ هذا قول من الله شرّف به ملائكته، هذا علاوة على أنّ لِلّه سبحانه أنْ يفعل في ذلك ما يشاء(٣٣).

وأمّا الكسائي وجمهور الكوفيّين، فاحتجّوا لوجهة نظرهم بالنقل والقياس؛ أي: بالسماع والمنطق.

فأمّا النقل أو السماع، فاحتجّوا بقراءة ابن عبّاس، وعبد الوارث عن أبي عمرو: "وملائكتُه" بالرفع، كما احتجّوا أيضاً بقوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) [المائدة، ٦٩]، حيث عطف –على حدّ قولهم– "الصابئون" على اسم "إنّ" قبل تمام الخبر(٣٤)، كما احتجّوا أيضا بما سمعه سيبويه عن بعض العرب من قولهم: "إنّهم أجمعون ذاهبون، **وإنك وزيدٌ ذاهبان**"(٣٥)، فقد عطف في

الجملة الثانية: "زيدٌ" على اسم "إنّ" قبل تمام الخبر. ومن الشعر، احتجّوا بقول ضابئ البرجميّ:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيّارٌ بها لغريب

وبقول رؤبة بن العجاج:

يا ليتني وأنت يا لميس في بلدة ليس بها أنيس[٣٦]

وبقول بشر بن أبي خازم:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق[٣٧]

وكما هو ظاهر من أمر هذه الشواهد الثلاثة، فقد عُطف فيها على اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر. وممّا يعزّز وجهة نظر الكوفيّين في هذه الشواهد، هو أنّ كلاً من "غريب" و "أنيس" في الشاهدين الأوّل والثاني على صيغة "فعيل"، التي تصلح للمتعدّد، كما في قوله تعالى: "والملائكة بعد ذلك ظهير" (التحريم/٤). وأمّا "بغاة" في الشاهد الثالث، فهي جمع، فلا إشكال في مجيئها خبراً عن المعطوف والمعطوف عليه. وممّا يقوّي مذهبهم أيضاً، أنّ إعمال الثاني سيؤدّي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو ضعيف[٣٨].

وأمّا القياس، فأجازوا ذلك حملاً على: "لا" النافية للجنس، التي يجوز العطف على موضع اسمها قبل تمام الخبر على نحو مطّرد، كما في قولنا: لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك. فإنّ اعترض مُعترض على ذلك باختلاف الحال، أي: بالتناقض الدلاليّ بين "إنّ" التي للإثبات، و"لا" التي لمطلق النفي، رُدّ عليه بأنّ العرب تحمل الشيء على ضدّه كما تحمله على نظيره[٣٩]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّهم قد أجازوا العطف على محلّ اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر بسبب ما سمّوه

ضعف "إنّ" ، فهي لا تعمل عندهم في الخبر بعدها، وإنّما هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها[٤٠]. ومن هنا كان العامل في خبر"إنّ" هو اســـمها؛ لأنّ المبتدأ والخبر عندهم يترافعان. وعليه، فلا يلزم على مذهب الكســـائيّ والكوفيّين كافّة، صدور أثر من مؤثّرين[٤١].

ومن خلال كلّ هذا الذي قدّمناه، يتّضح لنا أنّ هناك وجهتي نظر على طرفي نقيض؛ وجهة نظر سيبويه والبصريّين الذين لا يجيزون البتة العطف على موضع اســـم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، ووجهة نظر الكســـائيّ وجمهور الكوفيّين الذين يجيزون ذلك مطلقاً.

ومن بين هذين الرأيين المتناقضين تولّد رأي ثالث، يمثّل في الواقع تسوية، أو حلاً وسـطاً بين الرأيين السـابقين، وهذا هو ما ذهب إليه الفرّاء؛ فقد أجاز العطف بالرفع على محلّ اسم "إنّ" قبل تمام الخبر وفاقاً للكسائيّ، وخلافاً لسيبويه، ولكنّه أجاز ذلك مقيّداً لا مطلقاً، أي أجازه بشروط خلافاً للكسائيّ، فقد اشترط لجواز هذا العطف خفاء الإعراب في اســـم "إنّ"، كما في قوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)، فأجاز عطف "والصابئون" على اسم "إنّ " بسبب خفاء الإعراب في "الذين" وفاقاً للكسائي، ومنعه في قوله تعالى: (إنّ الله وملائكته يصلّون على النبي)؛ لظهور الإعراب على اسم "إنّ" خلافاً للكسائيّ هذه المرة، ووفاقاً لسيبويه؛ فبصدد رفع "الصابئون" في الآية السابقة، قال الفرّاء: "فإنّ رفع الصـــابئين على أنّه عطف على"الذين". و"الذين" حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه. فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب "إنّ" ضعيفاً –وضعفه أنّه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره– جاز رفع الصابئين"[٤٢].

وأمّا إذا كان الإعراب ظاهراً على اســـم "إنّ" فإنّه لا يجوز عنده العطف عليه

بالرفع قبل تمام الخبر، قال بهذا الخصوص: "ولا أستحبّ أنْ أقول: إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان"؛ لتبيّن الإعراب في "عبد الله"[٤٣]. ويرجع ذلك –على ما يبدو– إلى كراهة التخالف في الإعراب، فخبر واحد عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع[٤٤]، وليس الأمر كذلك إذا خفي إعراب المتبوع، وقد سجّل لنا ثعلب موقف الكسائيّ والفرّاء قائلاً: "والفرّاء يقول: لا أقول إلاّ فيما لا يتبيّن فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما تبيّن، وفيما لا يتبيّن"[٤٥].

٢- حكم أوّل المتنازعين عند إعمال الثاني

مبدئياً، يُجمع النحاة على أنّه إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً، فإنّه يجوز إعمال أيّ منهما، ولكنّهم اختلفوا في الأولويّة[٤٦]؛ أي: في أيّهما الأولى بالعمل. ومن هنا كانت هذه مسألة خلافيّة ضمّنها الأنباري كتابه الموسوم بـ: "الإنصاف"، الذي عرض فيه وجهات نظر كلّ فريق وحججه، وانتصر لوجهة نظر البصريّين[٤٧].

أمّا البصريّون فاختاروا إعمال الثاني، واحتجّوا لذلك بالنقل والقياس؛ أمّا النقل فاحتجّوا بقوله تعالى: (آتوني أفرغْ عليه قطرا) [الكهف/ ٨٦]، وبقوله تعالى: [هاؤم اقرءوا كتابيه] (الحاقة/ ١٩)، بإعمال الثاني فيهما، وهو الفعل: أفرغ، واقرءوا.

ومن الشعر احتجّوا بقول الفرزدق:

ولكنّ نصفاً لو سببت وسبّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم[٤٨]

وفي الحقيقة، إنّ المعوّل عليه في احتجاجهم هذا، إنّماهو الشاهد الشعريّ فقط، وأمّا الآيتان الكريمتان، فليس في أيٍّ منهما دليل قاطع على إعمال الثاني؛ نظراً إلى أنّ العاملين يتوجّهان إلى المتنازع عليه توجّهاً واحداً، ألا وهو نصبه على

المفعوليّة، والمفعول به فضلة من جملة الفضلات، والفضلات يُترخّص فيها بأنواع من الترخّص، كالتقديم والتأخير، والحذف؛ اختصاراً أو اقتصاراً ، ومن الممكن، بل ومن المحتمل جدّاً، أنْ يكون الفعل الأوّل في هاتين الآيتين قد أُعمل في الاسم الظاهر، وأُعمل الثاني في ضميره، ثمّ حُذف الضمير اختصاراً؛ لكونه فضلة، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال، فسد به الاستدلال، ومن هنا قال أبو حيّان: "ولا صراحة في قوله تعالى: "آتوني أُفرغ عليه قطرا" [الكهف/ ٩٦]، و"هاؤم اقرءوا كتابيه" [الحاقة/١٩]. ولا التفات إلى قول من قال: إنّه لو أعمل الأوّل لوجب الضمير في الثاني، وأنْ يقول: أُفرغه، واقرءوه؛ لأنّا قد ذكرنا أوّلاً جواز حذف الضمير في مثل هذا من حيث كان مفعولاً... وإنْ كان ذكر الضمير في مثل هذا أكثر من حذفه، فلا يكون عدمه قاطعاً بإعمال الثاني"(٤٩).

وأمّا القياس، فاحتجّوا بأنّ الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب، فكان إعماله –من ثَمّ– أولى، واستبداده به دون الأبعد أحقّ (٥٠)، وممّا يعزّز ذلك، أنّ العرب تراعي القرب على الرغم من فساد المعنى، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "وقد حملهم قرب الجوار على أنْ جرّوا: "هذا جُحر ضبٍّ خربٍ"، ونحوه. فكيف ما يصحّ معناه؟"(٥١).

وإلى جانب قرب الجوار، احتجوا أيضاً بأنّ إعمال الأوّل من شأنه أنْ يتسبّب في الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي دونما ضرورة، كما سيؤدّي أيضاً إلى العطف على الأوّل وقد بقيت منه بقيّة، وهذا كلّه خلاف الأصل(٥٢).

وأمّا الكوفيّون فالمختار عندهم هو إعمال الأوّل, وقد احتجّوا لوجهة نظرهم بالنقل والقياس أيضاً، أمّا النقل، فاحتجّوا ببعض الشواهد الشعريّة، منها قول امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فقد أعمل الشـــاعر– كما هو ظاهر– الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لقال: "قليلاً" بالنصب. واحتجّوا أيضاً بقول الآخر:

ولمّـــا أنْ تحمّــل آلُ ليلـى سمعت ببينهم نَغَبَ الغرابا[٥٣]

وأمّا منطقيّاً، فاحتجّوا لذلك بأنّ الأوّل هو أوّل الطالبين، فاحتياجه إلى الاســم الظاهر أســبق من احتياج الثاني إليه، فإعماله –إذنْ– أقوى لقوّة الابتداء والعناية به، وكلام العرب خير شاهد على ذلك؛ فالأكثر في كلامهم أنّه متى اجتمع طالبان، وتأخّر عنهما مطلوب يتوجّه إليه كلّ واحد منهما، ويطلبه من جهة المعنى، كان التأثير للمتقدّم منهما، ودليل ذلك أنّ القسم والشرط متى اجتمعا، فإنّ العرب –في الأغلب الأعمّ– تجعل الجواب للأوّل، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأوّل عليه، فتقول: إنْ قام زيد والله يقمْ عمرو، ووالله إنْ قام زيد ليقومنّ عمرو"، وعلى هذا ينبغي أنْ يكون الاختيار إعمال الأوّل[٥٤]. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فإنّ إعمال الثاني، سيؤدّي إلى الإضمار قبل الذكر[٥٥]، وهذا مبدأ مرفوض البتّة، وشريعة منسوخة عندهم.

وقد انتصــر أغلب النحويّين لمذهب البصــريّين، فعدّوه الرأي الصــحيح؛ لأنّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأوّل، ومع قلّة إعمال الأوّل، فإنّه لا يكاد يوجد إلاّ في الشعر، "وللشعر ضرورات خاصّة به، وللشعراء حريّة التصرّف في التقديم والتأخير، والذكر والحذف؛ لأنّهم أمراء الكلام[٥٦]، بخلاف إعمال الثاني فإنّه كثير الاستعمال في النثر والشعر على حدّ سواء. وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقلّ[٥٧]، قال الرضي الإستراباذي: "ولا شكّ مع الاستقراء، أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم"[٥٨]. هذا علاوة على أنّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع

على شريطة التفسير، كما في إضمار الشأن والقصة والحديث...[٥٩].

وإذا ما عرفنا مواقف البصـــريّين والكوفيّين بصـــدد الأَوْلى بالعمل، قلنا إنْ المتنازعين إمّا أنْ يكونا متفقي العمل، نحو: قام وقعد زيد، ونحو: قابلت وصـافحت زيداً، وإمّا أنْ يكونا مختلفي العمل، نحو: أكرمت وأكرمني محمّدٌ، وأكرمني وأكرمت محمدا.

فإنْ كانا متفقي العمل نصباً، نحو: قابلت وصافحت زيداً، فإن النحاة يجمعون على أنّـه يجـب إهمـال الأوّل من العمـل إذا أعملنـا الثـاني، لئلا يؤدّي إعمـالـه إلى الإضـــمار قبل الذكر، والفضـــلة يترخّص فيها عادة بوجوه كثيرة، منها الحذف، فتحذف.

أمّـا إذا كـانـا متفقي العمـل رفعـاً، نحو: "قـام وقعـد زيـد" فإنْ أعملنـا الثـاني في الاسم الظاهر، فقد اختلف النحاة بشأن الأوّل على ثلاثة أوجه[٦٠]:

أوّلها: يمثل وجهة نظر البصريّين الذين يوجبون إعمال الأوّل في ضمير الاسم الظاهر، وإنْ نجم عنه إضـــمار قبل الذكر، لكونه عمدة؛ فاعلاً، والفاعل لا يجوز حذفه عندهم بحال من الأحوال؛ إذ لا يتصـوّر وجود فعل دون فاعل[٦١]. وقد علّل ذلك ابن عصـــفور (٦٦٩هـ) قائلاً: "وإنّما لم يجز حذف الفاعل؛ لأنّه لا يخلو من أحد أمرين؛ أوّلهما: أنْ يُحذف حذف اقتصار، والآخر، أنْ يُحذف حذف اختصار. أمّا الاقتصـــار فلا يُتصـــوّر؛ لأنّك لو قلت: "قام"، ولم تذكر الفاعل، ولا أردت أنْ تقدّره، لكنت قد تكلّمت بغير مفيد. وأمّا حذف الاختصـار فلا يُتصـوّر أيضـاً؛ لأنّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد"[٦٢].

وثانيها: وهو ضـــدّ الأوّل. وضـــدّ وجوب الإعمال، وجوب الإهمال. وهو رأي الكســـائي[٦٣]، فقد أوجب حذف الفاعل من الأوّل عند إعمال الثاني هرباً من

الإضمار قبل الذكر، الذي يعدّ شريعة منسوخة عند الكوفيّين، وخطّاً أحمر لا يجوز تجاوزه. وبهذا يبدو لنا الكوفيّون أكثر تمسكاً بالقاعدة من البصريّين، وبعبارة أخرى أكثر معياريّة منهم.

وإلى جانب القاعدة احتجّ الكسائيّ لوجهة نظره بالاستعمال أيضاً، فقد ورد الاستعمال بذلك في مواطن، منها، قول علقمة بن عبدة(٦٤):

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذّت نبلهم وكليب

فقد أعمل الشاعر الفعل الثاني: "أرادها"، في الاسم الظاهر: "رجال"، وأهمل الأوّل؛ إذْ لو أعمل الأوّل في ضميره لقال: "تعفّقوا". ولو قلنا: إنّه أعمل الأوّل في الاسم الظاهر، لم يصحّ؛ لأنّه لو فعل ذلك لوجب عليه أنْ يُعمل الثاني في ضميره مطلقاً باتّفاق، عمدة كان أو فضلة؛ نظراً إلى أنّه لا يترتّب على ذلك إضمار قبل الذكر، ولوجب أنْ يقول: "وأرادوها"، فثبت له أنّ الشاعر أعمل الثاني، وأهمل الأوّل، فلم يعمله في ضميره.

ولم يسلّم كلّ من ابن عصفور وابن مالك للكسائي بحذف الفاعل ههنا، وخرّجا هذا الشاهد وأمثاله تخريجاً يتّسم بشيء من البعد والتكلّف، قائلين: إنّ هذا الشاهد وأمثاله قد تتخرّج على أنْ يكون الشاعر قد أعمل الفعل الأوّل في الاسم الظاهر، أي: "رجال"، وأعمل الثاني في ضميره، على أنْ يكون الضمير فيها عائداً على الجمع بلفظ المفرد، لا الجمع، فاستتر –من ثمّ– كما يستتر في حال الإفراد، فكأنّ الشاعر قد قال: تعفّق بالأرطى رجال، وأرادها هو، أي: جمعهم(٦٥).

وهذا في رأينا مجرّد تمحّل وتكلّف، بل هو تخريج متهافت، ومرفوض؛ لأنّه مبنيّ على أساس إعمال الأوّل. ولكنْ لا يوجد أيّ دليل البتّة على ذلك، بل الظاهر هو أنّ الشاعر قد أعمل الثاني، ولذا فإنّ تخريجه على أساس إعمال الأوّل ما هو

إلاّ تحكّم واعتباط ليس غير. هذا علاوة على أنّ كلاًّ من ابن عصفور وابن مالك قد نصّا على أنّ إعمال ثاني المتنازعين هو الصحيح، والأكثر في الاستعمال(٦٦)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد نصّ ابن مالك نفسه على أنّ الإتيان بضمير جماعة الغائبين كضمير الغائب المفرد قليل(٦٧).

ومن الشواهد التي تشهد للكسائي أيضاً، قول الآخر(٦٨):

فإنْ كان لا يرضيك حتّى تردّني إلى قطريّ لا إخالك راضيا

فقد حُذف في هذا البيت كلّ من اسم "كان"، وهو فاعل في المعنى، وفاعل: "يرضيك" أيضاً. وقد ردّ ابن عصفور الاحتجاج بهذا الشاهد بنفس الطريقة التي رُدّ بها الشاهد السابق، فذهب إلى أنّه لا حجّة فيه؛ لاحتمال أنْ يكون الشاعر قد أضمر الفاعل لدلالة "راضياً" عليه، وكأنّه قال: لا يرضيك مرضٍ، ولأنّه قد عُلم على من يعود، كأنّه قال: لا يُرضيك هو، أي: شيء(٦٩). ولكنّ هذا مجرّد احتمال، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال، فسد به الاستدلال.

وعموماً، فقد أنكر النحاة على الكسائي إجازته حذف الفاعل، ووصفوه بأنّه قد أحال في قوله هذا(٧٠)؛ لأنّ الفاعل لا يجوز حذفه عند البصريين بحال من الأحوال، ومن هنا فقد خطّأه أبو علي الفارسيّ (٣٧٧هـ) في هذا، قائلاً: "ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل"(٧١). وعليه، فحذف الفاعل على رأي هؤلاء شيء غير معروف من كلام العرب(٧٢). هذا علاوة على أنّ حذفه أشنع –عندهم– من الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ الإضمار قبل الذكر، قد جاء بعده ما يفسره في الجملة(٧٣)؛ فالقول بأنّ الفاعل مضمر على شريطة التفسير أولى عندهم من أنْ يقال: إنّه محذوف؛ لأنّ المضمر بمنزلة المظهر، وجارٍ مجراه في الحكم، والمحذوف ليس كذلك(٧٤).

وإنّه لغريب حقّاً أنْ ينكر النحاة على الكسـائيّ قوله بحذف الفاعل، مع أنّه قد ورد عنهم حذفه في غير موطن؛ فقد ذكر ابن هشـام (٧٦١هـ) أنّ الفاعل يطّرد حذفه في أربعة مواطن[٧٥]، منها: المصدر، كما في قوله تعالى: (أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة) [البلد/ ١٤ – ١٥]، ومنها فاعل "أَفْعِل بِـ" في التعجب، إذا دلّ عليه مقدّم مثله، كقوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر) [مريم/ ٣٨].

ومن ذلك إهمال "كان" بسـبب دخولها على الفعل في التعجّب، في مثل: ما كان أكرم محمّدا! ومنه قول الشاعر:

للّه درّ أنـو شروان مـن رجـل ما كان أعرفه بالدون والسفل[٧٦]

فالفعل "كان" سـواء أقلنا إنّه تامّ أم ناقص لا مرفوع له ههنا، إنّه فعل بلا فاعل[٧٧]

وعليه، فليكنْ حذفه من أوّل المتنازعين –لدلالة متأخّر مثله عليه– من جملة مواطن حذف الفاعل، وما المانع، إذا كان مبدأ الحذف للفاعل ثابتاً عندهم؟ وفي الواقع، إنّ مبدأ عدم جواز خلوّ الفعل من الفاعل، قد أوقع البصريّين في مأزق كبير في هذا الباب.

وعلى كلٍّ، لم يعدم الكسائي أنّ يجد من ينتصر له، ويأخذ برأيه، قديماً وحديثاً؛ فقديماً انتصر له ابن مضاء القرطبيّ (٥٩١هـ)، الذي وازن بين رأي الكسائيّ هذا، ورأي سـيبويه والبصـريّين، ورجّح رأي الكسـائيّ قائلاً: "وأمّا أيّ الرأيين أحقّ؟ فرأي الكسـائيّ؛ لأنّ غيره يقول: لا يجوز؛ لأنّ الفاعل والفعل كالشـيء الواحد، فهما متلازمان. فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه"[٧٨].

وحديثاً، انتصـر له إبراهيم مصـطفى (١٨٨٨–١٩٦٢م)، الذي ضـمّ كلّاً من

المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد، هو المسند إليه[٧٩]، وجعل أحكامهما -من ثَمّ- واحدة؛ فكما يجوز حذف المبتدأ، كذلك يجوز حذف الفاعل. ووصف تفريق القدماء بينهما بأنّ المبتدأ يجوز حذفه، والفاعل لا يجوز حذفه، بأنّه تفريق اعتباطيّ، ينسجم مع صناعة النحاة في الإعراب، أيْ: هو من صنعة الاصطلاح النحويّ ليس غير، كما أنّه مُبعِد عن فهم الأساليب العربيّة[٨٠]، وعدّ قولهم بالفاعل المستتر، وعدم التسليم بجواز حذفه، مجرّد اصطلاح نحويّ، لا أثر له في القول، وعليه، فلا وجه لالتزامه[٨١].

وثالثها: هو رأي الفرّاء، الذي وقف فيه موقفاً وسطاً بين الكسائيّ وسيبويه، أي جمع بين الرأيين؛ ففي نحو: "قام وقعد زيدٌ"، لم يقبل بإعمال الأوّل في ضمير الاسم الظاهر، لئلّا يؤدّي ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وفاقاً للكسائيّ، وخلافاً لسيبويه، ولكنّه لم يقبل أيضاً بحذف الفاعل خلافاً للكسائيّ هذه المرّة، ووفاقاً لسيبويه، فلم يقبل بفكرة إهمال الأوّل؛ لأنّ الفاعل عنده لا يُحذف، ولذا قال: إنّ الاسم الظاهر: "زيدٌ" في هذه الجملة وأشباهها فاعل للفعلين معاً، شريطة أنْ لا يكون العامل الثاني معطوفاً على الأوّل بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى، نحو: قام أو قعد زيدُ.[٨٢]، ففي هذه الحالة لا يكون الفعلان -عنده- عاملين معاً في الفاعل؛ لأنّ "أوْ" إنّما تكون لأحد الشيئين أو أحد الأشياء فقط.

وكما هوجم رأي الكسائيّ، فقد هوجم رأي الفرّاء هذا أيضاً؛ لكونه -من ناحية- مخالفاً -عندهم- لكلام العرب[٨٣]؛ فقد ورد عنهم في الاستعمال إعمال الثاني، قال طفيل الغنويّ[٨٤]:

وكمتاً مُدمّاة كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذهب

وإذا كان يشفع للفرّاء روايته لهذا البيت برفع "لونُ"[٨٥]، فإنّ رواية سيبويه

والثقات له بالنصب، تسبّب إشكالاً له؛ لأنّ رواية الثقة لا سبيل إلى ردّها؛ إذ لا سبيل إلى ردّ ما ثبت عن العرب.

ولأنّه –من ناحية أُخرى– يؤدّي –عند المعارضين– إلى كسر قاعدة مطّردة معروفة في كلامهم، ألا وهي أنّ كلّ عامل لا بدّ له من أنْ يُحدث إعراباً، ولذلك سُمّي عاملاً[٨٦]، قال أبو عليّ الفارسيّ: "وهذا الذي أخذ به، وترك قول الناس إليه[٨٧]، أبعد من الأقوال التي تركها؛ وذلك أنّه لا يخلو في قوله: الفعلان كفعل واحد، وجعله إيّاهما بمنزلة من أنْ يكون رفع الفاعل بالفعلين أو بأحدهما، أو جعلهما جميعاً كالشيء الواحد؛ فإنْ كان رفع الفاعل بالفعلين فذلك ممتنع؛ لأنّا لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلان في موضع واحد[٨٨]. وقد أنكر عليه ذلك أبو حيّان أيضاً، قائلاً: "وعلى قوله إنّ العاملين عملا معاً في هذا، يلزم أنْ يكون كلّ واحد منهما لم يُحدث إعراباً، إذ الإعراب إنّما أحدثه العاملان معاً، لا أحدهما، فيكون كلّ واحد منهما حينئذ لم يُحدث إعراباً، فيلزم خرم قاعدة قد اُستُقرئ[٨٩] اطّرادها في كلام العرب، وما يؤدّي إلى مثل ذلك مرفوض"[٩٠].

وقد أنكروا عليه رأيه هذا أيضاً، بأنّه لو جاز أنْ يكون الفعلان عاملين في: "زيد" لجاز أنْ يُبدل من أحدهما ما يوجب نصب "زيد"، فيقال: ضربت وضربني زيدٌ، فيكونا جميعاً عاملين في: "زيد". وهذا فاسد[٩١]؛ ولأنّ اجتماع المؤثرين التامّين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول. وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثّرات الحقيقيّة[٩٢]. وقد ردّ الفرّاء على ذلك بأنّ تعليل الحكم الواحد بعلّتين ممتنع في المؤثّرات، أمّا في المعرّفات فجائز، ورُدّ عليه بأنّ المعرّف يوجب المعرفة، فيئول الأمر في النهاية إلى اجتماع المؤثّرين في الأثر الواحد[٩٣].

وقد بالغ أبو علي الفارسيّ كثيراً في معارضته لرأي الفرّاء، فذهب إلى أنّ رأي

الكسائيّ –على الرغم من خطئه عنده– أشبه، وإلى الصواب أقرب من رأي الفرّاء، معلّلاً ذلك بأنّ الكسائيّ له أنْ يقول: "شبّهت الفاعل بالمبتدأ، فحذفته من حيث اجتمعا في أنّ كل واحد منهما محدّث عنه، وإنْ كان الفاعل لا يشبه المبتدأ"(٩٤).

ولكنْ، على الرغم من كلّ هذه الاعتراضات والطعون، فإنّ رأي الفراء هذا يمثل من وُجهة نظرنا تسوية، أو حلاً وسطاً بين وجهتي نظر على طرفي نقيض، كما أنّ فيه إلى جانب ذلك تخلّصاً واضحاً من معياريّة البصريّين من جهة، ومن بُعد رأي الكسائيّ من الجهة الأخرى؛ ولهذا فإنّه لم يعدم أنْ يجد له من يستحسن رأيه، وينصره قديما وحديثاً؛ فقديماً، نوّه به ابن مالك، قائلاً: "والذي ذهب إليه غير مستبعد، فإنّ نظيره قولك: زيد وعمرو منطلقان، على مذهب سيبويه، فإنّ خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر. فيلزمه أنْ يكون: "منطلقان" مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنّهما يقتضيانه معاً"(٩٥).

وأمّا حديثاً، فقد أشاد برأي الفرّاء، ونوّه به، وتبنّاه عميد الأدب العربيّ؛ طه حسين (١٨٨٩ – ١٩٧٣)، وعدّه مظهراً من مظاهر التيسير الممكن، الذي لا يمسّ جوهر اللّغة في شيء، بل يجعلها ملائمة، وتستجيب للتطوّر في العصر الحاليّ(٩٦).

وقد أشاد برأيه هذا، وزكّاه أيضاً، مهدي المخزومي (١٩١٩–١٩٩٣م)، وذلك حين قال: "ويبدو للدارس أنّ رأي الفرّاء وجيه مقبول؛ لأنّه كما يتعدّد الفاعل في نحو: "يحسن زيد وعمرو"، يتعدّد الفعل في:" يحسن ويسيء ابناك". وليس في الاعتبارات اللغويّة ما يمنع من ذلك، ويكون: "ابناك، فاعلاً للفعلين جميعاً"(٩٧).

وأمّا إذا كان المتنازعان مختلفين في العمل، كما في نحو: "أكرمني وأكرمت محمّداً"، وأشباهها، فإنّه لا يجوز عنده –بحال من الأحوال– أنْ يكون الاسم الظاهر

معمولاً للفعلين كليهما؛ لاختلاف جهتي العمل. وقد وجد الفرّاء نفسه ههنا أمام معضلة لغوية؛ ذلك أنْ إعمال الثاني سيضطره إمّا إلى إعمال الأوّل في ضميره كما يرى سيبويه، فينشأ عنه الإضمار قبل الذكر، وهو مرفوض عنده البتة، وإمّا إلى حذف الفاعل من الأوّل وإهماله كما يرى الكسائيّ، وهو مرفوض عنده كذلك، فهو إذنْ أمام أمرين أحلاهما مرّ، كما يقال، أو أمام مشكلة مُذكّرة بقسمة الأعشى في قوله:

فقال ثكل وغدر أنت بينهما فاختر وما فيهما حظّ لمختار

فماذا يصنع؟

وهنا اختلف النقل عن الفرّاء في هذه المسألة، فابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وأبو حيّان (٧٤٥هـ) نقلا عنه أنّه يوجب إعمال الأوّل فيهما[٩٨]، كراهة الإضمار قبل الذكر، أو كراهة حذف الفاعل. وهذا يعني أنّه يمتنع عنده أنْ نقول: "أكرمني وأكرمت محمداً"، وأنّه يتعيّن علينا أنْ تقول: "أكرمني وأكرمته محمدٌ"، قال ابن الحاجب: "لمّا رأى المسألة لا تخلو من أحد أمرين، كلّ واحد منهما على خلاف الأصول، حكم بمنعها؛ لأنّه إنْ أضمر، أضمر قبل الذكر، وإنْ حذف حذف الفاعل، فأوجب إعمال الأوّل فيهما"[٩٩]. وقال أبو حيّان: "والفرّاء في مثل هذه يوجب إعمال الأوّل"[١٠٠]، ثم أضاف قائلاً: "ولم يرو أحد من العلماء المتقدّمين – فيما علمت– في مثل هذه المسألة عن الفرّاء إلّا إيجاب إعمال الأوّل"[١٠١].

وفي مقابل نقل كلّ من ابن الحاجب وأبي حيّان، ذهب كلّ من ابن مالك والرضي الاستراباذي إلى أنّ النقل الصحيح عن الفرّاء في هذه المسألة هو وجوب الإتيان بالضمير منفصلاً بعد المتنازع فيه، هكذا: "أكرمني وأكرمت زيداً هو"، و"أكرمني وأكرمت الزيدين هما"[١٠٢]. وذلك تفادياً للممنوعين عنده؛ وهما: الإضمار قبل الذكر، وحذف الفاعل.

٣- مجيء الفاعل جملة

الفاعل عند البصريين لا يكون إلّا اسماً أو ما هو في حكم الاسم، ولا يجوز – بحال من الأحوال– أنْ يكون جملة. وقد دلّل أبو علي الفارسيّ على عدم جواز ذلك، بقوله: "الدلالة على أنّ الجمل لا تقوم مقام الفاعل، أنّ الفعل نكرة، كما أنّ الأحوال والتمييز نكرة، وأنّها لا تتعرّف أبداً، كما لا تتعرّف الحال والتمييز أبداً. فكما لا يُجعلان فاعِلَين؛ لأنّ الفاعل ممّا يلزم إضماره، وإذا لزم إضماره وجب تعريفه، كذلك الجمل لم تقم مقام الفاعل؛ لأنّها لو أقيمت مقامه لزم إضمارها، والكناية عنها. وإضمارها والكناية عنها لا يصحّ؛ لأنّها لا تكون معارف، ألا ترى أنّها أبداً مستفادة ؟"(١٠٣).

وفي المقابل، ذهب الكوفيّون إلى جواز مجيء الفاعل جملة؛ مطلقاً على رأي هشام بن معاوية الضرير (٢٠٩هـ)، وثعلب، وجماعة من الكوفيّين، فقد أجازوا أنْ يُسند الفعل إلى الفعل، وأنْ تكون جملة: "يقوم زيد" في: "يعجبني يقوم زيد " فاعلاً للفعل "يعجبني"(١٠٤).

وبين مطلق المنع عند البصريّين، ومطلق الجواز عند قطاع كبير من الكوفيّين، اتّخذ الفرّاء له موقفاً وسطاً، فأجاز مجيء الفاعل جملة على نحو مقيّد لا مطلق، وذلك بتوافر شرطين هما:

١- أنْ تكون الجملة المسند إليها قلبيّة.

٢- أنْ تكون الجملة مقترنة بأداة معلّقة، نحو: "ظهر لي أقام زيد، وعُلم هل قعد عمروٌ"، قال الفرّاء بهذا الخصوص: "وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمروٌ، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنّك قلت: تبيّن لي ذلك"(١٠٤). وحُمل على ذلك قوله تعالى: "وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم" [إبراهيم/٤٥]، وقوله تعالى: "أوَ لم يهد لهم كم

أهلكنا" [السجدة/٢٦]، وقوله تعالى : "ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه" [يوسف/٣٥][١٠٦].

فبتوافر هذين الشرطين يجوز عند الفرّاء مجيء الفاعل جملة، وفاقاً لأبناء مدرسته من الكوفيّين، وخلافاً للبصريّين، ودون هذين الشرطين، يمتنع مجيء الفاعل جملة، وفاقاً للبصريّين هذه المرّة، وخلافاً لمن أجاز ذلك من الكوفيّين.

وقد طعن ابن هشام (٧٦١هـ) على الشرط الثاني؛ لأنّ أداة التعليق أنْ تكون مانعة من مجيء الفاعل جملة، أجدر بها من أنْ تكون مجوّزة لذلك. هذا علاوة على أنّه لا وجه لأنْ يُعلّق الفعل عما هو كالجزء منه[١٠٧]، ونصّ على أنّ الصواب خلاف ذلك[١٠٨]، ولكنّه استدرك، قائلاً: "وبعد، فعندي أنّ المسألة صحيحة، ولكنْ مع الاستفهام خاصّة، دون سائر المعلّقات، وعلى أنّ الإسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أنّ المعنى: ظهر لي جواب أقام زيد، أي: جواب قول القائل ذلك"[١٠٩].

٤- ناصب الفضلات:

اختُلف في ناصب الفضلات على ثلاثة أوجه:

الأوّل: هو رأي البصريّين الذين يرون أنّ العامل فيها هو الفعل؛ لأن العمل للأفعال، قال ابن عصفور (٦٦٩هـ): "العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، بدليل أنّ الأفعال كلّها عاملة، وأمّا الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلاّ ما أشبه الأفعال، فدلّ ذلك على أنّ العمل كحقّ للأصالة إنّما هو للفعل، فما وُجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أنْ يُسأل عن الموجب لعملها"[١١٠]. "وعليه، فالفعل هو المقتضي للفضلات"[١١١].

والثاني: هو رأي هشام بن معاوية الضرير من الكوفيّين، الذي ذهب إلى أنّ العامل فيها هو الفاعل وحده[١١٢]؛ نظراً إلى أنّ نصبها يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العلّيّة[١١٣]. وقد وصف الرضي رأيه هذا بأنّه ليس ببعيد؛ لأنّه جعل الفعل الذي هو الجزء الأوّل –بانضمامه إليه– كلاماً، فصار غيره من الأسماء فضلة[١١٤].

والثالث: هو رأي الفرّاء، الذي اتّخذ موقفاً وسطاً بين الرأيين السابقين، فالعامل في الفضلات عنده ليس الفعل وحده، ولا هو الفاعل وحده، وإنّما هو الفعل والفاعل معاً[١١٥]. وحجّته في ذلك أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد. ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر[١١٦]. وقد وصف الرضي رأيه هذا بأنّه قريب؛ لأنّه بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سبب كونها فضلة، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة[١١٧].

٥– العامل في المجرور بعد "حتّى":

اختُلف في عامل الجرّ في الاسم المجرور بعد "حتّى"، على ثلاثة أوجه، هي[١١٨]:

أ– وجهة نظر البصريّين الذين يرون أنّ عامل الجرّ هو "حتّى" نفسها، فهي عندهم حرف جرّ بالأصالة.

ب– وجهة نظر الكسائيّ الذي يرى أنّ "حتّى" لا تخفض، وإنّما الخفض بِـ: "إلى" مضمرة بعدها أو مظهرة؛ فيقال: "أكلت السمكة حتّى إلى رأسها".

وقد أنكر السيرافي على الكسائي رأيه هذا، قائلاً: "والذي ذكره الكسائيّ من إضمار "إلى" بعد "حتّى" شيء منكر، لا يُعرف... ويدلّ على أنّها هي الخافضة قولهم:

حتّامٌ وحتّامهْ، وإلامَ وإلامَهْ، وأصلها: حتى ما، و"ما" للاستفهام. ولا تسقط عنها الألف إلاّ أنْ يدخل عليها خافض، فعُلم بذلك أنّ "حتّى" خافضة"[١١٩].

جـ- وجهة نظر الفرّاء. التي تمثّل في الحقيقة تسوية، أو حلاّ وسطاً بين الرأيين السابقين؛ فـ: "حتّى" عنده هي الجارّة لِما بعدها وفاقاً للبصريّين وخلافاً للكسائي، ولكنّها ليست جارة بالأصالة كما يرى البصريّون، وإنّما هي جارّة بالنيابة عن حرف الجرّ: "إلى"[١٢٠]. قال السيرافي: "قال الفرّاء وأصحابه: "حتّى" من عوامل الأفعال، مجراها مجرى "كي" و"أنْ"، وليس عملها لازماً في الأفعال، إذْ كان يبطل في: "سرت حتّى صبّحت القادسية، ودُفعت حتّى وصلت إلى الأمير". ثم لمّا صحبت "إلى" خفضت الأسماء لنيابتها عن "إلى"، وأنّها إذا عملت في الاسم لم يكن لها معناها حين تعمل في الفعل"[١٢١].

وقد ردّ ابن يعيش (٦٤٣هـ) رأي الفرّاء هذا، قائلاً: "وهو قول واهٍ، فيه بُعد؛ لأنّه يؤدّي إلى إبطال معنى "حتّى"؛ وذلك أنّ باب: "حتّى" في الأسماء أنْ يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها، وداخلاً في حكمه ممّا يستبعد وجوده في العادة، كقولنا: قاتلت السباع حتى الأسود. فقتاله الأسود أبعد من قتاله لغيره... ولو جعلنا مكان "حتّى" "إلى" لما أدّى هذا المعنى"[١٢٢].

٦- حقيقة "حاشا":

اختُلف في "حاشا" على ثلاثة أوجه[١٢٣]:

أ- مذهب سيبويه وأكثر البصريّين أنّها حرف جرّ دالّ على الاستثناء، قال سيبويه: "وأمّا "حاشا" فليس باسم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده، كما تجرّ "حتّى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"[١٢٤]. وقد استُدل على حرفيّتها بقولهم: حاشاي، ولو كانت فعلاً، لقالوا: حاشاني، بنون الوقاية[١٢٥].

ب- مذهب بعض الكوفّيين والمبرّد بأنّها فعل ناصـــب للاســـم بعدها بمنزلة: عدا زيداً، وخلا زيداً.

جـــ- مذهب الفرّاء الذي يرى أنّها فعل استعمل استعمال الحروف فحذف فاعلها، والجر بعدها بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال. فالأصل في "حاشا زيدٍ" عنده هو: "حاشا لزيدٍ"، ثم أسقطت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها[١٢٦]. ورأيه هذا يجمع -كما هو ظاهر- الرأيين السابقين في رأي واحد.

وقد أنكر النحاة على الفرّاء هذا الذي ذهب إليه، وعدّوه فاســـداً، أو كالمحال؛ لأنّ الفعل لا يكون دون فاعل. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنّه قد أثبت الجرّ بحرف مقدّر، وهو نادر[١٢٧].

٧- تقديم معمول الجزاء المنصوب عليه:

ذكر الصفّار (بعد ٦٣٠هـ) أنّ في هذه المسألة ثلاثة أقوال، هي[١٢٨]:

الأوّل: هو المنع مطلقاً.

الثاني: هو الجواز مطلقاً، كائناً ما كان. وهو ما ذهب إليه الكسائيّ، واستشهد على ذلك بقول طُفيل الغنويّ:

وللخير أيّام فمن يصطبر لهـا ويعرفْ لها أيّامَها الخيرَ تُعقبِ

فقد قدّم معمول الجواب المنصوب: "الخيرَ" على الجواب: "تُعقب". ولكنّ تلميذه الفرّاء خرّج المنصوب "الخيرَ" على أنّه نعت لِـــ: "أيّامَها"، أي: أيّامها الطيّبة وليس معمولاً لِـ: تُعقب[١٢٩].

وقد أُنكر على الفرّاء تخريجه هذا، ورُدّ من ناحيتين[١٣٠]:

الأولى: أنّ المقصود بالأيّام في هذا البيت هو الشدائد المتعلّقة برياضة الخيل، ومقاساة أهوالها، فلا طيب بالشدائد على النفس، والقرينة هي: استعمال الصبر.

والأخرى: أنّ الفعل: "تُعقب" فعل متعدّ، فلا بدّ له من مفعول، والفعل ههنا ليس منزّلاً منزلة اللازم، فإذا كان "الخير" صفة لِـ: "أيّامها"، لا يُعلم ما الذي تُعقبه الخيل.

الثالث: التوسط بين مطلق المنع، ومطلق الجواز، وهو ما ذهب إليه الفرّاء، فيجوز عنده تقديم معمول الجواب عليه وفاقاً للكسائيّ، ولكنْ مقيّداً لا مطلقاً، وذلك بشرط أنْ يكون المعمول جارّاً ومجروراً فقط، كما في نحو: "إنْ تنطلقْ بزيدٍ تمرّ". وأمّا إذا كان المعمول مفعولاً صريحاً، نحو: إنْ تنطلق خيراً تصبْ، فيمتنع تقديمه(١٣١)، خلافاً للكسائي، ووفاقاً لجمهور النحاة. وهو في رأيه هذا يجمع كما هو واضح بين الرأيين السابقين.

٨- حكم "هو" في نحو: "ظننت زيداً هو القائم أبوه":

إذا كان "هو" مطابقاً للاسم قبله، وجاء بعده مشتقٌ رافع للسببي، كما في المثال السابق، فقد اختُلف فيه؛ أهو ضمير منفصل يُعرب مبتدأً، أم هو ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب؟ فكانت هناك ثلاثة آراء:

أمّا البصريّون، فذهبوا إلى أنّه تتعيّن فيه الابتدائيّة؛ أي هو ضمير منفصل، وما بعده خبر عنه، ولا يجوز أنْ يكون ضمير فصل، لا محلّ له من الإعراب.

وأمّا الكسائي، فذهب إلى جواز كونه ضمير فصل.

وأمّا الفراء فقد فصّل؛ أي ذهب مذهباً وسطاً، جمع فيه بين الرأيين السابقين؛ فإذا كان المشتق خلفاً من موصوف فهو عنده ضمير فصل وفاقاً للكسائي، وإذا لم

يكن المشتق خلفاً من موصوف فهو ضمير منفصل يعرب مبتدأً، خلافاً للكسائي، ووفاقاً للبصريّين(١٢٣).

٩- حكم المرفوع في: "كان قائماً زيدٌ"

اختُلف في رافع "زيد" في الجملة السابقة، على ثلاثة أقوال، هي(١٣٣):

أ- قول البصريّين، الذين يعدّونه مرفوعاً بِـ: "كان" على أنّه اسمها.

ب- قول الكسائي، ومن ذهب مذهبه، أنّ " زيدٌ " يجب أنْ يكون مرفوعاً بـ: "قائماً" أي: بخبر "كان". وأمّا "كان" ففيها ضمير مجهول، هو اسمها. ويرجع ذلك إلى أنّ الكوفيّين يمنعون تقدّم خبر"كان" على اسمها إذا كان مشتقّاً، لأنّ المشتقّ فيه ضمير الاسم، وتقدّمه على الاسم، يؤدّي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو مرفوض عندهم(١٣٤).

جـ- قول الفرّاء، الذي هو في حقيقته جمع بين الرأيين السابقين؛ فالمرفوع "زيدٌ" مرفوع عنده ليس بِـ: "كان" وحدها، كما يرى البصريّون، ولا بالمشتقّ: "قائماً" وحده، كما يرى الكسائيّ وجمهور الكوفيّين، وإنّما هو مرفوع عنده بِـ: "كان" و"قائماً" معاً.

١٠- علّة انتصاب خبر "كان"

اتفق النحاة على أنّ خبر كان في نحو: "كان الجوّ معتدلاً"، منصوب بِـ: "كان"، واختلفوا في علّة نصبه على ثلاثة أوجه، هي(١٣٥):

أ- مذهب البصريّين الذين يرون أنّه نُصب على التشبيه بالمفعول به.

ب- مذهب الكوفيّين -ما عدا الفرّاء- الذين ذهبوا إلى أنّه قد انتصب نصب الحال، واحتجّوا لذلك بأنّ الفعل: "كان" غير متعدّ، ولذلك يجب أنْ يكون

خبرها منصوباً نصب الحال لا نصب المفعول به؛ لأنّه ليس في كلامهم فعلٌ ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلاّ الحال، فكان حمله عليه أولى[١٣٦].

ت- مذهب الفرّاء، الذي يرى أنّه نصب على التشبيه بالحال.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ الأنباري قد حصر الخلاف في هذه المسألة في وجهتي نظر ثنتين، هما: وجهة نظر البصريّين، ووجهة نظر الكوفيّين، ولم يفصّل[١٣٧]. والصحيح هو ما أثبتناه.

١١- رافع اسم "كان"

أُختُلف في رافع اسم "كان" على ثلاثة أوجه، هي[١٣٨]:

أ-مذهب البصريّين أنّه مرفوع بها؛ لأنّها أشبهت عندهم الفعل الصحيح، نحو: "كَتَبَ"، فعملت عمله.

ب-مذهب الكوفيّين -ما عدا الفرّاء- أنّه باقٍ على رفعه الذي كان عليه في الابتداء.

ت-مذهب الفرّاء الذي يرى أنّه إنّما ارتفع لشبهه بالفاعل.

١٢ - حكم المستثنى من حيث الخروج وعدمه:

اختُلف في حكم المستثنى في نحو: "نجح الطلاب إلّا زيداً" ، أهو خارج من المستثنى منه، ومن حكمه أم لا؟

هناك ثلاثة أقوال[١٣٩] هي:

الأوّل: يمثّل وجهة نظر سيبويه والبصريّين، الذين يرون أنّ المستثنى لا يندرج في المستثنى منه ولا في حكمه.

والثاني: يمثل وجهة نظر الكسائيّ، الذي يرى أنّ المستثنى لا يندرج في المستثنى منه، ولكنّه ليس خارجاً من حكمه، وإنّما هو مسكوت عنه، فإذا قلنا: قام القوم إلّا زيداً، كان ذلك إخباراً عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد نفسه يحتمل أنّه

قام، وأنّه لم يقم.

وما ذهب إليه الكسائيّ، هو الذي عليه المذهب الحنفيّ، الذي لا يرى في الاستثناء من الموجب نفياً، ولا من المنفي إثباتاّ. وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب على ذلك بقوله تعالى: (فسجد الملائكة كلّهم أجمعون إلّا إبليس، أبى أنْ يكون مع الساجدين) [الحجر/٣٠ – ٣١]، قالوا: "فلولا أنّه يمكن أنْ يكون قد سجد، وألاّ يكون سجد، لم يكن لقوله تعالى: (أبى أنْ يكون مع الساجدين) فائدة"(١٤٠).

والثالث: هو رأي الفرّاء الذي يرى أنّ المستثنى غير خارج من المستثنى منه، وإنّما المُخرَج هو وصف زيدٍ فقط؛ فـ: "إلاّ" أخرجت وصف زيد من وصف القوم؛ لأنّ القوم موجب لهم القيام، وزيد منفيّ عنه القيام.

ثانياً– المسائل الصرفيّة:

١– حذف إحدى التاءين في بداية: "تتفعّل وتتفاعل".

نظراً إلى ثقل تتابع الأمثال في بنائي: "تتفعّل" و"تتفاعل". تعمد العربيّة إلى التخفّف من ذلك بحذف إحدى التاءين، فيتحوّلان بذلك إلى "تَفَعَّلَ" و"تفاعل"؛ وذلك لأنّ الطبع ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، أكثر من نفوره من توالي المختلفات، وإنْ كانت كلّها مكروهة؛ إذْ مجرّد التوالي مكروه حتّى في غير المكروهات، فكلّ كثير مستثقل وإنْ خفّ، وكلّ كثير عدوّ للطبيعة(١٤١)، ومن هنا قال بروكلمان (١٨٦٨–١٩٥٦م): "إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جدّاً، الواحد بعد الآخر في أوّل الكلمة، فإنّه يُكتفى بواحد منها بسبب الارتباط الذهني بينهما"(١٤٢)، وقال في موضع آخر: "وفي العربيّة، يُحذف أحد المقطعين في الأصوات الأسنانيّة، عند التقاء حرف المضارعة: "التاء" مع تاء الوزنين: تفَعَّل وتفاعل، مثل: تتقاتلون ← تقاتلون..."(١٤٣).

وقد اُختُلف في أيّ التاءين هي المحذوفة. وقد حصـــر الأنباريّ الخلاف في وجهتي نظر ثنتين؛ همـا وجهـة نظر الكوفيّين، ووجهـة نظر البصـــريّين[١٤٤]. والصحيح أنّ هناك ثلاث وجهات نظر، لا ثنتين، وهي:

أ- وجهة نظر جمهور الكوفيّين الذين يرون أنّ المحذوفة هي التاء الأولى[١٤٥]، أي الزائدة للدلالة على المضارعة، معوّلين في ذلك على حجج منطقيّة لا لغويّة، قِوامها قوّة الحرف الأصـليّ، وضـعف الزائد، فكان أنّ أفتوا بحذف التاء الأولى الزائدة؛ لأنّ حذف الزائد أولى من حذف الأصـليّ، فلما كان لابدّ من حذف إحدى التاءين، كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى[١٤٦].

ب- وجهـة نظر البصـــريّين الذين ذهبوا إلى أنّ التاء المحذوفـة هي الثانيـة، لا الأولى، معوّلين في ذلك على أســـس وظيفيّة، قوامها أنّ الزائدة دخلت لمعنى، هو الدلالة على المضـــارعة، والأصـــلية لم تدخل لإفادة معنى، وحذف ما لم يدخل لمعنى، أولى من حذف ما دخل لمعنى"[١٤٧].

كما أنّهم عوّلوا في حجاجهم هذا على أسس منطقيّة أيضاً، قوامها هو ضـعف التاء الثانية. وعلامة ضعفها أنّها "هي التي تسكّن وتدغم في قوله تعالى: (فادّارأتم) و(ازّيّنت). وهي التي يُفعل بها ذلك في (يذّكرون). فكما اعتلت هنا، كذلك تحذف هناك"[١٤٨]. وواضح أنّ تعليل البصريين لحذف التاء يبدأ وظيفيّاً، وينتهي منطقيّاً.

جـــ- رأي الفرّاء، الذي ذهب إلى أنّ التاء المحذوفة، هي إحداهما دون تحديد، فقد تكون هي الأولى، وقد تكون الثانية، قال بهذا الخصوص: " وكلّ موضع اجتمع فيه تاءان، جاز فيه إضمار إحداهما"[١٤٩].

ولا شكّ في أنّ رأي الفراء هذا هو أصحّ الآراء، وأقربها إلى الصواب، نظراً إلى أنّه لا يتأتّي لنا البتة القطع بأنّ التاء المحذوفة، هي الأولى أو الثانية إلّا بوحي من

السماء، ذلك أنّ حركة التاءين واحدة. والعلل التي اعتمدوا عليها علل منطقيّة لا لغويّة.

٢- مدّ المقصور للضرورة:

اختُلف في جواز مدّ المقصور عند الضرورة على ثلاثة أوجه، هي[١٥٠]:

أ- المنع مطلقاً، وعليه جمهور البصريّين؛ لأنّ مدّ المقصور فيه ثقل بزيادة حرف، وليس فيه ردّ إلى أصل[١٥١] فيغتفر فيه ذلك.

ب- الجواز مطلقاً، وعليه جمهور الكوفيّين. وقد احتجّوا لجوازه بالسماع والقياس؛ فأمّا السماع فاحتجّوا له بقوله[١٥٢]:

قد علمت أختُ بني السِّعلاء
وعلمت ذاك مع الجراء
أنْ نعم مأكولاً على الخَواء
يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللهاء

فقد مدّ كلاًّ من: السعلى، والخوى، واللها، وهي ثلاثتها مقصورة. وقد احتجّوا بشواهد أخرى، منها قول طرفة[١٥٣]:

يا حسنها في الرضاءِ والغضب

فمدّ الرضا، وهو مقصور.

وأكثر من ذلك، فقد احتجّوا أيضاً بما ورد عنهم من مدّ المقصور في حال السعة، لا الضرورة، أيْ في النثر، وذلك في قراءة طلحة بن مصرّف (١١٢هـ)

:(يكاد سناء برقه يذهب بالأبصار) [النور/ ٤٣][١٥٤]. فمدّ: السنا، وهو مقصور.

وأمّا القياس، فاحتجّوا قائلين: إنّه لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في: الخوى والسعلى واللها، وبين زيادتها قبل الآخر في: منتزح ← منتزاح، وكلكل ← كلكال، وعقرب ← عقراب... فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباهها، فكذلك لا تُستنكر زيادتها قبل آخر المقصور[١٥٥].

جـ- التوسط بين الرأيين السابقين، فلا المنع مطلقاً، ولا الجواز مطلقاً، بل الجواز مقيّداً، أو مشروطاً.

وهذا هو الذي عليه الفرّاء؛ فقد أجاز مدّ كلّ مقصور لا يخرجه المدّ إلى ما ليس في أبنية العرب[١٥٦]، فلا يجوز عنده مدّ نحو: سَكْرى وغَضبى؛ لأنّ مذكرهما هو: سكران وغضبان، وهما يوجبان قصر مؤنّثهما[١٥٧]، كما لا يُجيز مدّ نحو: مَوْلى ومَرْمى؛ لعدم وجود بناء "مَفْعال" بفتح الميم، ولكنّه يُجيز -في المقابل- مدّ نحو: الرّحا والعصا؛ لأنّ مثلهما في الأسماء موجود، وهو: العطاء والسماء، وكذلك يجوز عنده مدّ نحو: مِقْلى، ولِحى، بكسر الميم واللام، فيقال: مِقْلاء، ولِحاء، لوجود: مِفتاح، وجبال...[١٥٨].

٣- حقيقة المفردة "كِلا"

المعروف من أمر هذه الكلمة بين الناس، أنّها اسم، قال صاحب الكليّات: "وكِلا" اسم مفرد معرفة، يؤكّد به مذكران معرفتان. و"كلتا" اسم مفرد معرفة، يؤكّد به مؤنّثان معرفتان[١٥٩]. هذا هو المعروف فيهما، والمشهور من أمرهما. ولكنْ جاء في بعض المراجع أنّ للفرّاء رأياً آخر فيهما؛ قال الزبيدي (٣٧٩هـ): "وقال الفرّاء: هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل؛ فلا أقول إنّها اسم؛ لأنّها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيّرها في المكنيّ

والظاهر؛ لأنّي أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين، ومررت بكلا الزيدين، وكلّمني كلا الزيدين، فلا تتغيّر. وأقول في المكنيّ: رأيت كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليّ كلاهما، فأشبهت الفعل؛ لأنّي أقول: قضى زيد ما عليه، فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحقّ، فتصير الألف ياءً مع المكنيّ"(١٦٠).

وبالرجوع إلى كتاب "معاني القرآن" للفرّاء، لم نجد شيئاً من هذا الكلام، وإنّما وجدناه يقول: " كلتا " تثنتان لا يفرد واحدتهما، وأصله "كلّ"(١٦١).

وقال في لسان العرب: "وقال الفرّاء: هو مثنى مأخوذ من " كلّ " فخفّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وكذلك كلتا"(١٦٢).

وبعد، فهذه مجموعة المسائل النحويّة والصرفيّة التي قُدّر لنا الوقوف عليها، التي وجدنا الفرّاء يتّخذ فيها موقفاً وسطاً بين الآراء المتضاربة، ولعلّ هناك مسائل أخرى مماثلة تنتظر من يبرزها ويعالجها. ونعتقد أنّ النزعة الوسطيّة لدى الفرّاء في هذه المسائل، كانت النتيجة المباشرة لتحكيم النظرة الوصفيّة إلى حدّ ما في معالجته للقضايا اللغويّة، والتي خلّصته بدورها من آفة التقدير، وإشكالات التأويل.

والنتيجة التي نتوصّل إليها من هذا القدر من المسائل التي عرضناها في هذا البحث، هي الشكّ فيما إذا كان لدينا مدارس لغويّة حقّاً، ممّا يجعلنا نشاطر الدكتور كمال بشر (٢٠١٥م) وجهة نظره التي مؤدّاها أنّه ليست هناك مدارس لغويّة؛ بصريّة أو كوفيّة... بالمعنى العلميّ الدقيق لمصطلح المدرسة، "وإنّما هناك مجموعات من الدارسين عاشت كلّ مجموعة في مدينة مختلفة، فهي –إذن– مدارس جغرافيّة لا علميّة"(١٦٣).

الهوامش والتعليقات

(١) **معجم الأدباء** ١٣/٢٠

(٢) **طبقات النحويّين واللغويّين** ص١٣١

(٣) المرجع السابق، ص١٢٧

(٤) المرجع السابق، ص١٣١، وانظر: **وفيات الأعيان** ١٧٦/٦

(٥) **المدارس النحويّة** (ضيف)، ص١٩٦

(٦) **مدرسة الكوفة**، ص١٢٧.

(٧) **عناصر يونانيّة في الفكر اللغويّ العربيّ**، ص١٨٨.

(٨) **معجم الأدباء**، ١٣/٢٠

(٩) **طبقات النحويّين واللغويّين**، ص١٣٢.

(١٠) **معجم الأدباء** ١١/٢٠-١٢

(١١) **مراتب النحويّين**، ص١٣٩، وانظر: **إنباه الرواة** ١٤/٤.

(١٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(١٣) **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مسألة رقم ٢٣.

(١٤) **الأصول في النحو** ٦٤/٢، وانظر: **الكليّات** ص٦٠٩.

(١٥) المرجع السابق ٦٥/٢.

(١٦) **مختصر في شواذّ القرآن**، ص١٢٠، وانظر: **البحر المحيط** ٢٣٩/٧.

(١٧) **معاني القرآن** (الفرّاء) ٣١١/١، **وشرح السيرافي** ٤٨٢/٢، **والكشّاف** ٢٧٢/٣، **والإنصاف في مسائل الخلاف**، مسألة (٢٣)، **وشرح الكافية** ٣٥٥/٤، **والبحر المحيط** ٢٣٩/٧.

(١٨) **إعراب القرآن** (النحّاس) ٣٢٣/٣.

(١٩) **مجالس ثعلب**، ٢٦٢/١.

(٢٠) المرجع السابق، نفس المكان.

(٢١) **إنباه الرواه** ١٧٦/١.

(٢٢) المرجع السابق ١/١٧٩.

(٢٣) المرجع السابق ١/١٧٤، وانظر: **طبقات النحويّين واللغويّين**، ص١٤١، ١٤٣.

(٢٤) **شرح السيرافي** ٢/٤٨٢، وانظر: **الكشّاف** ٣/٢٧٢ **والإنصاف**، مسألة (٢٣)، **وشرح الكافية** ٤/٣٥٤.

(٢٥) **الكشّاف** ٣/٢٧٢، وانظر: **الإنصاف مسألة** (٢٣)، **وشرح الكافية** ٤/٣٥٤، **والبحر المحيط** ٧/٢٣٩، **والدرّ المصون** ٥/٤٢٥.

(٢٦) **شرح التسهيل** ١/٦١.

(٢٧) **البحر المحيط** ٨/٣٥٤.

(٢٨) **شرح قصيدة "بانت سعاد"**، ص٩٩.

(٢٩) **إعراب القرآن** (النحّاس) ٣/٣٢٣، وانظر: **الإنصاف**، مسألة (٢٣).

(٣٠) **الأصول في النحو** ٢/٤٠.

(٣١) **شرح الكافية** ٤/٣٥٤.

(٣٢) **إعراب القرآن** (النحّاس) ٣/٣٢٣.

(٣٣) **الجامع لأحكام القرآن** ١٤/٢٣٢.

(٣٤) **الإنصاف**، مسألة (٢٣)

(٣٥) **الكتاب** ٢/١٥٥، وانظر: **الإنصاف**، مسألة (٢٣).

(٣٦) **مجالس ثعلب** ١/٢٦٢.

(٣٧) **الإنصاف**، مسألة (٢٣)، وانظر: **شرح التسهيل** ٢/٥١.

(٣٨) **الإيضاح في شرح المفصّل** ١/١٦٨

(٣٩) **الإنصاف**، مسألة (٢٣).

(٤٠) **شرح السيرافي** ٢/٤٨٢، وانظر: المرجع السابق.

(٤١) **شرح الكافية** ٤/٣٥٥.

(٤٢) **معاني القرآن** (الفراء) ١/٣١٠-٣١١.

(٤٣) المرجع السابق ١/٣١١.

(٤٤) **شرح الكافية** ٣٥٥/٤.

(٤٥) **مجالس ثعلب** ٦٢/١، وانظر: **شرح السيرافي** ٤٨٢/٢، **وشرح الكافية** ٣٥٥/٤.

(٤٦) **الإنصاف**، مسألة (٢٣)، وانظر: **شرح المفصّل** ٧٧/١، **وشرح الكافية** ٢٠٤/١.

(٤٧) **الإنصاف**، مسألة رقم (١٣).

(٤٨) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤٩) **تذكرة النحاة**، ص ٣٦١

(٥٠) **الإنصاف** مسألة رقم (١٣)، وانظر: **شرح المفصّل** ٧٧/١، **وشرح الكافية** ٢٠٤/١.

(٥١) **الكتاب** ٦٧/١، وانظر: **تذكرة النحاة**، ص٣٤٦.

(٥٢) **شرح الكافية** ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٥٣) **الإنصاف**، مسألة رقم (١٣).

(٥٤) **شرح جمل الزجاجي**، ٦١٣/١

(٥٥) **الإنصاف**، مسألة رقم (١٢)، وانظر: **شرح المفصل** ٧٧/١، **وشرح الكافية** ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٥٦) **قضايا نحويّة**، ص ١٧٢

(٥٧) **شرح التسهيل** ١٦٧/٢.

(٥٨) **شرح الكافية** ٢٠٥/١.

(٥٩) **شرح المفصّل** ٧٧/١.

(٦٠) **شرح جمل الزجاجي** ٦١٧/١

(٦١) **شرح السيرافي** ٣٦٢/١، وانظر: **شرح المفصّل** ٧٧/١، **وشرح الكافية** ٣٥٥/١.

(٦٢) **شرح جمل الزجاجي** ٦١٨/١

(٦٣) **شرح السيرافي** ٣٦٢/١، وانظر: **شرح المفصّل** ٧٧/١ ، **وشرح الكافية** ٣٥٥/١

(٦٤) **الردّ على النحاة**، ص٨٧.

(٦٥) **شرح جمل الزجاجي** ٦٢٠/١، وانظر: **شرح التسهيل** ١٢٧/١

(٦٦) **شرح جمل الزجاجي** ٦١٥/١، وانظر: **شرح التسهيل** ١٦٧/٢

(٦٧) **شرح التسهيل** ١٢٧/١

(٦٨) **شرح الأشموني** ٤١/٢.

(٦٩) **شرح جمل الزجاجي** ٦١٨/١

(٧٠) **شرح السيرافي** ٣٦٢/١.

(٧١) **البغداديّات**، ص ٢٩٧، وانظر: **المسائل الحلبيّات**، ص٢٣٩.

(٧٢) **شرح المفصّل** ٧٧/١.

(٧٣) **شرح الكافية** ٣٠٦/١.

(٧٤) **المقتصد في شرح الإيضاح** ٣٣٧/١.

(٧٥) **شرح قطر الندى**، ص١٨٣-١٨٤.

(٧٦) **شرح الكافية** ٦١/٢

(٧٧) **الأصول في النحو** ١٠٦/١، وانظر: **البغداديّات**، ص ١٦٧،١٦٩،٢٩٩

(٧٨) **الردّ على النحاة**، ص٨٧.

(٧٩) **إحياء النحو**، ص ٥٣،٥٤

(٨٠) المرجع السابق، ص ٥٥

(٨١) المرجع السابق، ص ٥٦

(٨٢) **شرح السيرافي** ٣٦٣/١، وانظر: **المسائل الحلبيّات**، ص٢٣٨، **وشرح المفصّل** ٧٧/١، **وشرح التسهيل** ١٦٦/٢، **وشرح الكافية** ٢٠٦/١، **وتذكرة النحاة**، ص٣٤٣.

(٨٣) **شرح السيرافي** ٣٦٢/١.

(٨٤) **الكتاب** ٧٧/١

(٨٥) **تذكرة النحاة**، ص ٣٤٥

(٨٦) **تذكرة النحاة**، ص٣٤٣.

(٨٧) هكذا وردت في النص، ولا معنى لها. ولعلّ الصواب هو: قول الناس فيه.

(٨٨) **المسائل الحلبيّات**، ص٢٣٨

(٨٩) هكذا ورد في الأصل، والصواب: أُستُقري

(٩٠) **تذكرة النحاة**، ص ٣٤٣

(٩١) **شرح السيرافي** ٣٦٣/١، وانظر: **شرح المفصّل** ٧٧/١.

(٩٢) **شرح الكافية** ٢٠٦/١

(٩٣) **التفسير الكبير** (مفاتيح الغيب) ٥٦/١

(٩٤) **المسائل الحلبيّات**، ص٢٣٩.

(٩٥) **شرح التسهيل** ١٦٦/٢.

(٩٦) **دراسات وتعليقات في اللّغة**، ص١٤٣.

(٩٧) **قضايا نحويّة**، ص١٧١.

(٩٨) **الإيضاح في شرح المفصّل** ١٦٣/١، وانظر: **تذكرة النحاة**، ص٣٤٤.

(٩٩) المرجع السابق، في نفس المكان.

(١٠٠) **تذكرة النحاة**، ص٣٤٤.

(١٠١) المرجع السابق، ص٣٤٥.

(١٠٢) **شرح التسهيل** ١٧٤/٢، وانظر: **شرح الكافية** ٢٠٦/١.

(١٠٣) **المسائل البصريّات** ٧٢٢/١.

(١٠٤) **مغني اللبيب**، ص٤٤٨-٤٤٩، وانظر: **البحر المحيط** ١٧٣/١، **وارتشاف الضرب** ١٣٢٠/٣.

(١٠٥) **معاني القرآن** (الفرّاء) ٣٣٣/٢.

(١٠٦) **مغني اللبيب**، ص ٤٦٠

(١٠٧) المرجع السابق، ص٤٤٩.

(١٠٨) **مغني اللبيب**، ص ٤٦٠

(١٠٩) المرجع السابق، ص ٤٤٩

(١١٠) **شرح جمل الزجّاجي** ٤٢٢/١

(١١١) **شرح الكافية** ٦٤/١، وانظر: **التصريح على التوضيح** ٣٠٩/١، **وهمع الهوامع** ٧/٣.

(١١٢) المرجع السابق ٦٣/١، وانظر: **التصريح على التوضيح** ٣٠٩/١، **وهمع الهوامع** ٧/٣.

(١١٣) **التصريح على التوضيح** ٣٠٩/١.

(١١٤) **شرح الكافية**، ٦٣/١.

(١١٥) المرجع السابق، نفس المكان، وانظر: **التصريح على التوضيح** ٣٠٩/١، **وهمع الهوامع** ٧/٣.

(١١٦) **التصريح على التوضيح** ٣٠٩/١.

(١١٧) **شرح الكافية** ٦٣/١.

(١١٨) **شرح السيرافي** ٢٠٩/٣، وانظر: **شرح المفصل** ١٧/٨، **وارتشاف الضرب** ١٧٥٢/٤، **والجنى الداني**، ص٤٩٨.

(١١٩) **شرح السيرافي** ٢١٠/٣.

(١٢٠) **معاني القرآن** (الفرّاء) ١٣٧/١.

(١٢١) **شرح السيرافي** ٢٠٨/٣.

(١٢٢) **شرح المفصّل** ١٧/٨.

(١٢٣) **شرح السيرافي** ٩٩/٣، وانظر: **شرح المفصّل** ٨٥/٢، **وشرح الكافية** ١٥٣/٢، **وارتشاف الضرب** ١٥٣٢/٣-١٥٣٣، **والجنى الداني**، ص٥١٣-٥١٤.

(١٢٤) **الكتاب** ٣٤٩/٢.

(١٢٥) **شرح الكافية** ١٢٤/٢.

(١٢٦) **شرح السيرافي** ٩٩/٣، وانظر: **شرح المفصّل** ٨٥/٢، **وشرح الكافية** ١٢٣/٢-١٢٤.

(١٢٧) الهامش السابق.

(١٢٨) **المساعد على تسهيل الفوائد** ١٥٩/٣.

(١٢٩) **شرح التسهيل** ٨٤/٤، وانظر: المرجع السابق.

(١٣٠) **خزانة الأدب** ٤٤/٩-٤٥

(١٣١) **المساعد** ١٥٩/٣، وانظر: **البحر المحيط** ١٨٧٨/٤.

(١٢٣) **ارتشاف الضرب** ٩٥٥/٢، وانظر: **همع الهوامع** ٢٤٢/١.

(١٣٣) **ارتشاف الضرب** ١١٦٨/٣، ٩٤٨/٢.

(١٣٤) **همع الهوامع** ٨٧/٢

(١٣٥) **ارتشاف الضرب** ١١٤٦/٣، وانظر: **همع الهوامع** ٦٤/٢

(١٣٦) **الإنصاف** مسألة رقم (١١٩)

(١٣٧) المرجع السابق، نفس المكان

(١٣٨) **ارتشاف الضرب** ١١٤٦/٣، وانظر: **همع الهوامع** ٦٤/٢

(١٣٩) **ارتشاف الضرب** ١٤٩٧/٣.

(١٤٠) **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، ص٥٤٩.

(١٤١)- **شرح الشافية** ١٨/٢

(١٤٢) **فقه اللغات الساميّة**، ص٧٩.

(١٤٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(١٤٤) **الإنصاف**، مسألة (٩٣).

(١٤٥) **شرح السيرافي** ٤٥٠/٥، وانظر: المرجع السابق.

(١٤٦) **الإنصاف**، مسألة رقم (٩٣).

(١٤٧) المرجع السابق، نفس المكان.

(١٤٨) **الكتاب** ٤٧٦/٤، وانظر: **شرح السيرافي** ٤٥٠/٥.

(١٤٩) **معاني القرآن** (الفرّاء) ٢٨٤/١.

(١٥٠) **شرح الأشموني** ٨٠/٤، وانظر: **ضرورة الشعر**، ص٩٤، **وضرائر الشعر**، ص٣٨-٤١، **وارتشاف الضرب** ٥١٧/٢.

(١٥١) **ضرورة الشعر**، ص٩٩.

(١٥٢) المرجع السابق، ص٩٨، وانظر: **ضرائر الشعر**، ص٣٩.

(١٥٣) **ضرائر الشعر**، ص٣٩.

(١٥٤) المرجع السابق، ص٤٠، وانظر: **البحر المحيط**، ٤٢٧/٦.

(١٥٥) المرجع السابق، ص٤١.

(١٥٦) **شرح الأشموني** ٨٠/٤.

(١٥٧) **ضرورة الشعر**، ص٩٤، وانظر: **شرح الأشموني**، ٨٠/٤.

(١٥٨) المرجع السابق، نفس المكان.

(١٥٩) **الكليّات**، ص٧٥٣.

(١٦٠) **طبقات النحويّين واللغويّين**، ص١٣٣.

(١٦١) **معاني القرآن** (الفرّاء) ١٤٢/٢.

(١٦٢) **لسان العرب** (كلا).

(١٦٣) **دراسات في علم اللغة**، القسم الثاني، ص ٦١

فهرس المراجع

١- الأزهريّ، خالد بن عبد الله، **التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، القاهرة، د.ت.

٢- الأشمونيّ، علي بن محمّد، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك** (على هامش حاشية الصبّان). المكتبة التجارية الكبرى، ط١، القاهرة، ١٩٤٧م.

٣- الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط٣، القاهرة، ١٩٥٥م.

٤- بروكلمان، كارل، **فقه اللّغات الساميّة**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ط١، الرياض، ١٩٧٧م.

٥- بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة** (القسم الثاني)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م

٦- البغداديّ، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٧٩م

٧- أبو البقاء الكفويّ، أيوب بن موسى الحسينيّ، **الكليّات**، تصحيح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٩٢م.

٨- ثعلب، أبو العبّاس، أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٦٠م.

٩- الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.

١٠- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، **الإيضاح في شرح المفصّل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢م.

١١- أبو حيّان، أثير الدين، محمد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ومراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٢- **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.

١٣- **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسّسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٦م.

١٤- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين، **مختصر في شواذّ القرآن**، تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة، د.ت.

١٥- ابن خلّكان، أبو العبّاس، شمس الدين أحمد بن محمّد، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م.

١٦- الرازيّ، فخر الدين محمّد بن عمر، **التفسير الكبير** (أو **مفاتيح الغيب**) ن ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م

١٧- الرضي الإستراباذيّ، محمد بن الحسن، **شرح الكافية**، شرح وتصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط١، بنغازي، ١٩٧٨م.

١٨- الزبيديّ، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويّين واللغويّين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.

١٩- الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، **الكشّاف عن حقائق التنزيل**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٧٧م.

٢٠- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.

٢١- السمين الحلبيّ، شهاب الدين يوسف بن محمد، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد عوض وزملائه، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٢- سيبويه، أبو بشر، عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، والهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦-١٩٧٥م.

٢٣- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٨م.

٢٤- **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢٥- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، ط١، الكويت، ١٩٧٥م.

٢٦- ضيف، شوقي، **المدارس النحويّة**، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٧- أبو الطيّب اللغويّ، **مراتب النحويّين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

٢٨- عبد التواب، رمضان، **دراسات وتعليقات في اللّغة**، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٩- ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن، **شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينيّة، بغداد، ١٩٨٢م

٣٠- **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، بيروت، ١٩٨٠م.

٣١- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٨٢م.

٣٢- أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد، **المسائل البصريّات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٣- **المسائل الحلبيّات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، ودار المنار/ بيروت، ١٩٨٧م.

٣٤- الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد عليّ النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٠م.

٣٥- فيرستيغ، كيس، **عناصر يونانيّة في الفكر اللّغويّ العربيّ**، ترجمة: محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، ط٢، اربد، ٢٠٠٣م.

٣٦- القرافيّ، شهاب الدين أحمد بن إدريس، **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد، ١٩٨٢.

٣٦- القفطيّ، أبو الحسن عليّ بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، ط١/ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة/ بيروت، ١٩٨٦م.

٣٧- ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م.

٣٨- المخزوميّ، مهدي، **قضايا نحويّة**، المجتمع الثقافيّ، أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

٣٩- **مدرسة الكوفة**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، ط٢، القاهرة، ١٩٥٨م.

٤٠- المراديّ، حسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٦م.

٤١- مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٢م

٤٢- ابن مضاء القرطبيّ، أبو العبّاس، أحمد بن عبد الرحمن، **الردّ على النحاة**، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م.

٤٣- ابن منظور، محمد بن مكرّم، **لسان العرب**، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيديّ، دار إحياء التراث العربيّ، ومؤسّسة التاريخ العربيّ، ط٢، بيروت، ١٩٩٧م.

٤٤- النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٥- ابن هشام، أبو محمد، عبد الله بن يوسف، **شرح قصيدة " بانت سعاد"**، ضبط وفهرسة: محمّد الصبّاح، المكتب العالميّ للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦م

٤٦- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة الكبرى، ط١١، القاهرة، ١٩٦٣م.

٤٧- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، وعلي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٩٦٩م.

٤٨- ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، بيروت، ١٩٨٠م.

٤٩- ابن يعيش، موفّق الدين، يعيش بن علي، **شرح المفصّل**، مكتبة المتنبي/ القاهرة، وعالم الكتب/ بيروت، د.ت.

al-Marāji‘

1- al-Azhary, Khalid bn. ‘bd Allah. "Attaṣrēḥ ‘alā al-tawḍēḥ".
(al-Qāhira: Dār ʾiḥyāʾ al-Kutub al-‘arabiyya,‘īsā al-Babī al-Ḥalabī & Shurakah. 1.ed)

2- al- Ashmūnī, ‘aliyy bn. Muḥammad,"Sharḥ al- ʾashmūnī" .(‘alā Hāmish Ḥāshiyat al-Ṣabbān).(al-Qāhira: al-Maktaba al-Tijāriyya al-Kubrā. 1947) 1.ed

3- al-ʾanbārī, Abū al-Barakāt, ‘abd al-Raḥmān bn. Muḥammad." al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf". ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘abd al-Hamīd.(al-Qāhira;al-Maktaba al-Tijāriyya al-Kubrā.1955) 3.ed .

4- Brockelmann.C, "Fiqh al- Lughāt al- Sāmiyyah",tr. Ramaḍān ‘abd al-Tawwāb,(al-Riyāḍ: King Saud University, 1977) 1.ed)

5- Bishr, Kamāl,"Dirasāt fī ‘ilm al-Lugha")(2nd part),(al-Qāhira:Dār al-ma‘ārif, 1971) 2. ed

6-al-Baghdādī, ‘abd al-Qādir bn. ‘omar "Khizānat al- ʾadab & Lubbu Lubāb Lisān al-‘arab". ed. ‘abd al-Salām Hārūn. (al-Qāhira; al-Hayʾa al-Miṣriyya al- ‘āmmah li al-Kitāb. 1979) 2.ed

7-Abū al-Baqāʾ al-Kafawī, ʾayyūb bn. Mūsā al-Ḥusainī," al-Kulliyyāt". ed. ‘adnān Darwīsh & Muḥammad al-maṣrī, (Beirūt: muʾassasat al-risāla) 2.ed

8-Tha‘lab,Abū al-‘abbās, ʾaḥmad bn. Yaḥyā, "Majālis Tha‘lab". ed. ‘abd al-Salām Hārūn.(al-Qāhira:Dār al-Ma‘ārif, 1960) 2.ed

9- al-Jurjānī, ‘abd al-Qāhir, "al-muqtaṣid fī Sharḥ al-ʾīḍāḥ". ed. Kaẓim Baḥr al-Murjān.(Baghdād:Wzārat al-ʾathaqāfa & al-ʾiʻlām.1982)

10-Ibn al-Ḥājib, Abū Omar, ‘othmān. "Al-ʾīḍāḥ fī Sharḥ al-mufaṣṣal", ed, Mūsā Bannāy al-‘alīlī, (Baghdād: Maṭba‘at al-ʾirshād. 1982)

11-Abū Ḥayyān,Athēr al-Dēn, muḥammad bn. Yūsuf, "ʾirtishāf al-Ḍarab Min Lisān al-‘arab", ed. Rajab ‘uthmān Muḥammad.rev. Ramaḍān ‘abd al-Tawwāb.(al-Qāhira: Maktabat al-Khānjī,1998) 1. ed

="al-Baḥr al-Muḥīṭ", ed. ‘ādil ‘abd al-Mawjūd & ʾākharīn, (Beirūt:Dār al-Kutub al-‘ilmiyya, 2001)1.ed

= Tadhkirat al-Nuḥāh, ed. ʻafīf ʻabd al-Raḥmān, (Beirūt:Muʾassasat al-Risāla,1986) 1.ed

12- Ibn Khālawyh, Abū ʻabd Allāh al-Ḥusayn, "Mukhtaṣar fī Shawādh al-Qurʾān". ed. Bergstrasser, G.(al-Qāhira:Dār al-Hijra)

13-Ibn Khallikān,Aḥmad bn. Muḥammad, " Wafayāt al-ʾaʻyān".ed.Iḥsān ʻabbās. (Beirūt:Dār al-thaqāfa,1973)

14-al-Rāzī, Muḥammad bn. ʻomar. " al-Tafsīr al-Kabīr".(Beirūt: Dār al-Kutub al-ʻilmiyya. 2000)

15- al-Raḍī al-ʾistrābādhī, Muḥammad bn. Al-Ḥasan, "Sharḥ al-Kāfiya". ed. Yūsuf Ḥasan ʻomar. (Banghāzī: Qār Yūnus university, 1978) 1.ed

16- al-Zubaydī, Muḥammad bn. al-Ḥasan."ṭabaqāt al-Naḥwiyyēn & al-Lughawyyīn". ed. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (al-Qāhira, Dār al-Maʻārif. 1973)

17- al-Zamakhsharī, Maḥmūd bn. ʻomar." Al-Kashshāf ʻan Ḥaqāʾiq al-Tanzīl. (Beirūt:Dār al-Fikr li al-Ṭibāʻah & al-Nashr & al-Tawzīʻ. 1977) 1.ed

18- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad bn. Sahl. " al-ʾuṣūl fī al-Naḥw". ed. ʻabd al-Husayn al- Fatlī.(Beirūt: Muʾassasat al- Risāla, 1985) 1.ed

19- al-Samīn al-Ḥalabī, Yūsuf bn.Muḥammad." al-Durr al-Maṣūn fī ʻulūm al-Kitāb al-Maknūn". ed. ʻaliyy Muḥammad ʻawaḍ & ʾākharīn. (Beirūt: Dār al-Kutub al-ʻilmiyya, 1994) 1.ed

20- Sībawayh, Abū Bishr, ʻuthmān bn. Qanber. " al-Kitāb". ed. ʻabd al-Salām Hārūn. (al-Qāhira: Dār al-Qalam & al-Hayʾa al-Miṣriyya al-ʻāmma li al-Kitāb.1966-1975)

21- al-Sīrāfī, al-Ḥasan bn. ʻabd Allah." Sharḥ Kitāb Sībawayh". ed.Aḥmad Hasan Mahdalī &ʻaliyy Sayyid ʻaliyy.(Beirūt: Dār al-Kutub al-ʻilmiyya. 2008) 1.ed

=Ḍarūrat al- Shiʻr". ed. RamaḌān ʻabd al-Tawwāb. (al-Qāhira: Dār al-Nahḍa al-ʻarabiyya li al-ṭibāʻa & al-Nashr. 1985)1.ed

22- al-Ṣuyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻabd al-Raḥmān. " Hamʻ al-Hawāmiʻ fī Sharḥ Jamʻ al-Jawāmiʻ". ed. ʻabd al-ʻāl Sālim mukarram.(al-Kuwait: Dār al-Buḥūth al-ʻilmiyya. 1975). 1.ed

23- Ḍayf, Shawqī. " al-Madāris al-Naḥwiyya". (al-Qāhira: Dār al-Maʿārif. 1972) 2.ed

24-Abū al-Ṭayyib al-Lughawī." Marātib al-Naḥwiyyīn". ed. Muḥammad Abū al-Faḍl İbrāhīm. (al-Qāhira:Dār Nahḍat Miṣr.)

25- ʿabd al-Tawwāb , Ramaḍān, " Dirāsāt & Taʿlīqāt fī al-Lugha".(al-Qāhira:Maktabat al-Khānjī. 1994) 1.ed

26- Ibn ʿuṣfūr, ʿaliyy bn.Muʾmin. " Sharḥ jumal al-Zajjājī". ed. Ṣāḥib Abū Janāḥ.(Baghdād: Wzārat al- ʾawqāf & al-Shuʾūn al-Dīniyya..1982)

="Ḍarāʾir al-Shiʿr". ed.al-Sayyid İbrāhīm Muḥmmad. (Beirūt:1980) 1.ed

27- Ibn ʿaqīl, Bahāʾ al-dīn ʿabd Allāh. " al-Musāʿid ʿalā Tashīl al-Fawāʾid". ed. Muḥammad Kāmil Barakāt.(Dimashq:Dār al-Fikr. 1982) 1.ed

28- Abū ʿaliyy al-Fārisiyy, al-Ḥasan bn. ʾaḥmad. " al-Masāʾil al-Baṣriyyāt". ed. Muḥammad al-Shāṭir Aaḥmad. (al-Qāhira:Maṭbaʿat al-Madanī.1985) 1.ed

="al-Masāʾil al-Ḥalabiyyāt". ed.Hasan Hindāwī.(Dimashq:Dār al-Qalam & Beirūt: Dār al-Manār. 1987)

29- al-Farrāʾ, Abū Zakariyyā, Yaḥyā bn.Ziyād. " Maʿānī al-Qurʾān". ed. Muḥammad ʿaliyy al-Najjār & ʾaḥmad Yusuf Najātī.(Beirūt: ʿālam al-Kutub. 1980)1.ed

30-Versteegh,C.H."ʿanāṣir Yūnāniyya fī al-Fikr al-Lughawī al-ʿarabī". ed. Maḥmūd Kunākrī.(Irbid: ʿālam al-Kutub al-Ḥadīth. 2003) 2.ed

31-al-Qarāfī, Aḥmad bn.İdrīs. " al-İstighnāʾ fī ʾaḥkām al-İstithnāʾ". ed.Ṭāha Muḥsin.(Baghdād:Wazārat al- Awqāf & al-Shuʾūn al-Dīniyya.1982)

32- al-Qifṭī, ʿaliyy bn. Yūsuf." Inbāh al-Ruwāh ʿalā ʾanbāh al-Nuḥāh". ed. Muḥammad Abū al-Faḍl İbrāhīm.(al-Qāhira:Dār al-Fikr Alʿarabī & Beirūt: Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfiyya.1986) 1.ed

33-Ibn Mālik, Muḥammad bn. ʿabd Allah."Sharḥ al-tashīl". ed. ʿabd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad Badawī al-Makhtūn.(al-Qāhira:Hajar li al-Aṭibāʿa & al- Nashr. 1990) 1. Ed

34- al-Makhzūmī, Mahdī. " Qaḍāyā Naḥwiyya".(Abū ẓabī: al-Majmaʿ al-Thaqāfī.2003)

="Madrasat al-Kūfa" . (al-Qāhira: Sharikat & Maṭba'at Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī &Awlādih. 1958) 2.ed

35- al-Murādī, Hasan bn. Qāsim." Al-Janā al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma'ānī". ed. Ṭāha Muḥsin. (al-Mawṣil: Mu'assasat Dār al-Kutub li al-Ṭibā'a & al-Nashr,1976)

36- Muṣṭafā,Ibrāhīm. " İḥyā' al-Naḥw". (al-Qāhira: Dār al- Kitāb al- İslāmī. 1992) 2.ed

37- İbn Maḍā' al-Qurṭubī, Aḥmad bn 'abd al-Raḥmān. " al-Rad 'alā al-Nuḥāh". ed. Muḥammad İbrāhīm al-Bannā. (al-Qāhira: Dār al-İ'tiṣām, 1979)1.ed

38- İbn Manẓūr, Muḥammad bn. Mukarram." Lisān al- 'arab". ed. Amīn Muḥammad 'abd al-wahhāb & Muḥammad al-Ṣādiq al- 'ubaydī. (Beirūt: Dār İḥyā' al-Turāth al- 'arabī & Mu'assasat al-Tārīkh al-'arabī, 1997) 2.ed

39- al-Naḥḥās, Aḥmad bn. Muḥammad. "I'rāb al-Qur'ān". ed. Zuhayr Ghāzī Zāhid. (Beirūt: 'ālam al-Kutub & Maktabat al-Nahḍa al-'arabiyya.1985) 2.ed

40-Ibn Hishām, 'abd Allah bn. Yūsuf. "Sharḥ Qaṣīdat Bānat Su'ād". ed. Muḥammad al-ṣabbāḥ.(Beirūt: al-Maktab al-'ālamī li al-Ṭibā'a & al-Nashr & al-Tawzī'.1996) 1.ed

=" Qaṭr al-Nadā & ball al-Ṣadā". ed.Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'abd al-Ḥamīd.(al-Qāhira: al-Maktaba al-Tijāriyya al-Kubrā, 1963) 1.ed

= "Mughnī al-Labīb 'an Kutub al'ārīb".ed. Māzin al-Mubārak & 'alī Ḥamd allah. rev. Sa'īd al- 'faghānī. (Beirūt: Dār al-Fikr. 1969) 2.ed

41- Yāqūt al-Ḥamawī. " Mu'jam al-'udabā'".(Beirūt: Dār al-Fikr li al-ṭibā'a & al-Nashr & al-tawzī'. 1980) 3.ed

42-Ibn Ya'īsh, Ya'īsh bn. 'aliyy. " Sharḥ al-Mufaṣṣal". (al-Qāhira: Maktabat al-Mutanabbī & Beirūt: 'ālam al-Kutub)